محمود نفادى

برلمان العصابة

كواليس خمسة أشهر
من سطو الإخوان والسلفيين
على مقاعد النواب

شركة الدلتا اليوم للصحافة والنشر والتوزيع والدعاية

دار دلتا للنشر

رئيس مجلس الإدارة

المحاسب

أحمد التلاوى

الناشر

سليمان القلشى

مستشار النشر

أحمد سويلم

الطبعة الأولى

الكتاب : برلمان العصابة

المؤلف : محمود نفادى

إخراج : أحمد عبد الحليم

المقاس ١٤ × ٢٠

رقم الإيداع : ٣٩١٢ / ٢٠١٦

الترقيم الدولى : 3 - 196 - 776 - 977 - 978

العنوان : ٧ شارع الموسيقار على إسماعيل الدقى

التليفون : ٣٣٣٧٨٣١٩ - ٣٣٣٨٧٠٣٩

email : elyoumnew@gamil.com

إهداء

إلى روح الشهداء من أفراد الشعب والجيش والشرطة الذين ضحوا بأرواحهم دفاعاً عن مصر وشعبها ووهبوا الحياة لي ولغيري من ملايين المصريين، فهم ليسوا أمواتًا بل أحياء عند ربهم يرزقون بل البعض ممن ينتسب لمصر بالاسم والجنسية، هم الأموات حقاً وصدقاً لأنهم لا يقدرون قيمة مصر فإلى الأحياء الشهداء أهدى إليهم هذا الكتاب.

المؤلف

محمود نفادى

يناير ٢٠١٦

المقدمة

مـع ولادة برلمـان ثـورة ٣٠ يونيـو التـى أطاحـت بحكـم اخطـر جماعـة إرهابيـة فـى العـالم وأنقـذت مصـر مـن الفاشـية الدينيـة وجماعـة الإخـوان التـى اسـتولت وسـيطرت علـى مقاليـد حكـم مصر فـى غفلـة مـن الزمـن، لا يمكـن تجاهـل تلـك الفـترة الزمنيـة المسـروقة مـن عمـر مصـر الـتي اسـتولى فيهـا أعضـاء الإخـوان علـى غالبيـة مقاعـد البرلمـان عـام ٢٠١٢، وجلـس فيهـا قادتهـا علـى مقاعـد قاعـة برلمـان مصـر وهـى القاعـة المقدسـة كمـا يطلـق عليهـا، وداخلهـا جلـس سـعد الكتاتنـى علـى المنصـة التـى جلـس عليهـا عـدد مـن عمالقـة السياسـة والفكـر والقانـون فـى مصـر.

ولأن هـذه الفـترة الزمنيـة مـن حكـم مصـر ومـن تاريخهـا البرلمانـى الـذى بـدأ مـع عـام ١٨٦٦ كانـت واحـدة مـن أحلـك الفـترات سـواداً، فـإن الشـعب المصرى العظيـم صاحـب الأمجـاد وصانـع القـرارات لم يـرض بحكـم هـذه الجماعـة الإرهابيـة وأن يمثـل الشـعب نـواب مـن قـادة العنـف والإرهـاب فثـار عليهـم فـى ٣٠ يونيـو ٢٠١٣ وقـذف بهـم بعيـداً عـن مصـر المحروسـة

لتظل محروسة. ومن قبل ثورة الشعب أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً تاريخياً بحل برلمان الإخوان، وتطهير قاعته المقدسة من دنس أقدامهم

- ولأن هذه الفترة البرلمانية القصيرة من عمر الحياة البرلمانية المصرية حافلة بالأسرار والكواليس والحكايات الغائبة عن الشعب المصرى، والتى تتصل بهذا البرلمان اللقيط فى عمر الحياة البرلمانية فإننى أقدم هذا الكتاب للجيل الحالى والأجيال المقبلة للتعرف على قصة هذا البرلمان اللقيط. برلمان الإرهاب الإخوانى. برلمان عصابة المرشد. برلمان عصابة الإخوان والسلفيين .

المؤلف

القاهرة فى يناير ٢٠١٦

لماذا البرلمان اللقيط؟

- لأن برلمان الإخوان المنحل ولد سفاحًا وفى غفلة من الزمن فقد شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى أن تحرمه من حق نسبه إلى دستور من دساتير مصر؛ بسبب إسقاط دستور ١٩٧١ عقب ثورة ٢٥ يناير وصدور الإعلان الدستورى المسمى بإعلان ١٩ مارس بقرار من المجلس العسكرى برئاسة المشير محمد حسين طنطاوى، الذى تسلم حكم مصر من الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك وتولت لجنة إخوانية صياغة نصوص التعديلات الدستورية وضمت القيادي الإخواني المحبوس على ذمة قضايا إرهاب صبحى صالح.
- ومع بدء جلسات وعمل البرلمان وكتابة أول مضابطة دارت مناقشات شارك فيها الأمين العام السابق للبرلمان وكان آخر آمين عام للبرلمان فى عهد مبارك، وهو المستشار سامى مهران حول الفصل التشريعى الذى ينسب إليه هذا البرلمان لعدم وجود دستور، وكان برلمان ٢٠١٠ المنحل هو برلمان الفصل التشريعى العاشر فى

ظـل دسـتور ١٩٧١ وتم الاسـتقرار علـى عـدم نسـب هـذا البرلمـان إلى فصل تشـريعى، والاكتفـاء بكتابـة برلمـان ٢٠١٢ وهـى المـرة الأولى فـى تاريـخ البرلمانـات المصريـة .

- وكان لافتًـا أن نـواب الإخـوان ممـن يزعمـون أنهـم فقهـاء فـى الدسـتور والقانـون استجابوا إلى نصيحة المستشـار سـامى مهـران وتقـرر أن تـدون مضابـط هـذا البرلمـان بأنـه برلمـان ٢٠١٢ دون ذكـر فصـل تشـريعي لعـدم وجـود دسـتور رغـم أن الإعـلان الدسـتورى فـى بعـض مـواده جـرى الاسـتفتاء الشـعبى عليهـا، وكان يمكـن نسـبه إلى الفصـل التشـريعى الأول لإعـلان ١٩ مـارس .
- ويبـدو أن إرادة الله هـى التـى فرضـت علـى هـذا البرلمـان أن يكـون بحـق برلمانـاً لقيطـاً، ليـس لـه أب شـرعى ينسـب إليـه بـل نسـب إلى إعـلان دسـتورى مؤقـت رحـل هـو الآخر سـريعاً، كمـا رحـل البرلمـان اللقيـط سـريعاً.

قبل الصعود

- عقب التصويت على إعلان ١٩ مارس الدستورى وفى ظل شعارات غزوة الصناديق التى رفعتها جماعة الإخوان وحلفاؤها من السلفيين وغيرهم والموافقة على هذا الإعلان الدستورى الإخوانى، واستغلال حالة الارتباك والاضطراب التى كانت تعانى منها الدولة المصرية، وافتقاد غالبية قيادات المجلس العسكرى الحنكة السياسية وبسبب ضغوط خارجية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى لسرعة تمكين الإخوان من خطة السيطرة على مصر بدأت أولى مراحل الإخوان للسيطرة على البرلمان .

- وتحت شعار البرلمان قبل الدستور بدأت الإخوان تنفيذ هذه الخطة بالاتفاق مع رئيس الوزراء وقتها عصام شرف رئيس وزراء الأقدار الذي جاءت به إلى منصبه منصة التحرير، تم الاتفاق على الإسراع بإجراء انتخابات مجلس الشعب وتفصيل قانون خاص على مقاس الإخوان والسلفيين تحت رعاية مهندس هذا الاتفاق وهو نائب المرشد خيرت الشاطر واستغلال سذاجة غالبية، بل

جميع الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية سواء القديمة أو الجديدة وتم تفصيل قانون انتخابى هو الأول من نوعه، بحيث يجمع بين القائمة والفردى وتخصيص ثلثى المقاعد للقوائم والثلث للفردى .

- وسقطت كل محاولات المجلس العسكرى من أجل جعل قانون الانتخابات مناصفة بين الفردى والقوائم، وتخلى جميع رؤساء الأحزاب السياسة عن دعم المجلس العسكرى بسبب مطامع حزبية وشخصية سواء من جانب السيد البدوى رئيس حزب الوفد ومحمد أبو الغار رئيس الحزب المصرى الديمقراطى، وأحمد سعيد رئيس حزب المصريين الأحرار وباقى أحزاب القافلة السياسة المدنية التى انصاعت لرأى الإخوان وذراعها السياسة حزب الحرية والعدالة، برئاسة الرئيس المعزول محمد مرسي.

- وسعى حزب الحرية والعدالة الإخوانى إلى طرح ما أطلق عليه مبادرة تشكيل التحالف الديمقراطى من أجل مصر ليضم ٤٣ حزبًا سياسيًا بهدف خوض الانتخابات فى قائمة واحدة واختاروا الدكتور وحيد عبد المجيد- الوفدي السابق- منسقًا ومهندسًا لتلك القائمة حيث تم منحة مقعدًا بالبرلمان بعد ذلك مكافأة له على هذا العمل. إلا أن جلسات المشاورات وبسبب رغبة الإخوان فى الحصول على نسبة ٥٠٪ من المقاعد وتوزيع ال ٥٠٪ الأخرى على باقى الأحزاب، بدأت عمليات الانشقاق وكان أول

المنشقين الحليف التقليدى لهم وهو حزب النور السلفى .

- وتوالت الانشقاقات من هذا التحالف المزعوم حيث خرج حزب الوفد تحت ضغوط من قواعده ليخوض الانتخابات منفرداً، ثم خرجت أحزاب الكتلة المصرية وهى: المصريون الأحرار والمصرى الديمقراطى والتجمع؛ لتخوض الانتخابات تحت اسم قائمة الكتلة المصرية وبقى فى التحالف حزب الكرامة الذي كان يرأسه حينها حمدين صباحى، وأحزاب أخرى هامشية ومنها الجيل ومصر العربى الاشتراكى وغيرها. وحصد الحرية والعدالة النسبة الأكبر بل أطلق اسمه على القائمة لأنه صاحب اليد العليا، كما أنه كان هو الممول لهذه القائمة التى حصدت بعد ذلك ٤٢٪ من مقاعد البرلمان اللقيط.

- وشهدت هذه الانتخابات ما يمكن أن يطلق عليه التزوير النزيه أو التزوير بما لا يخالف شرع الله كما روج لذلك مرشحو الإخوان ومعهم أحزاب السلفيين وفى مقدمتهم النور والأصالة والبناء والتنمية الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، وتم رفع الشعارات الدينية تحت شعار «إحنا بتوع الدين» بهدف خداع الناس والناخبين للتصويت لمرشحى هذه الاحزاب الدينية شكلاً وموضوعاً .

- ولم تبال جماعة الإخوان الإرهابية وحزبها وأيضاً الجبهة السلفية وأحزابها والجماعة الإسلامية وحزبها

بما كان يدور فى الشارع المصرى وفى ميدان التحرير من أحداث وتفجر أحداث محمد محمود، وسقوط الضحايا والمصابين واستمراراً فى السير نحو غزوة الصناديق وإجراء الانتخابات بمساعدة ودعم رجلهم داخل مجلس الوزراء الدكتور عصام شرف، الذى كان ينفذ كل طلباتهم بما فى ذلك منحهم قاعدة بيانات الناخبين بالأسماء والعناوين ومنح باقى الأحزاب قاعدة البيانات بالأسماء دون العناوين.

- وسجلت المعركة الانتخابية لأول مرة موقفاً واضحًا من كافة أحزاب تيار الإسلام السياسى تجاه المرأة المصرية حيث كانت البداية بمعارضة قوية وشديدة لاقتراح وضع وتخصيص مقاعد للمرأة فى القوائم فى المنتصف الأول من القوائم، وتم إزاحة المرأة لذيل القوائم وليس النصف الأول ثم قيام حزب النور السلفى بوضع صورة ورود وزهور، بدلا من الوجوه النسائية المرشحة فى قوائمه لأن صورة المرأة عورة فى فكر أحزاب السلفية ودخل البرلمان ٤ عضوات فقط من تنظيم الإخوان أبرزهن عزة الجرف.

- وأجريت الانتخابات على ثلاث مراحل وكان ذلك بداية للصعود الإخوانى والسلفى من أجل خطة التمكين للإخوان والسلفيين ولكنهم لم يعلموا أنه صعود نحو الهاوية .

خريطة برلمان العصابة

سبق تشكيل برلمان الإخوان والسلفيين إجراء انتخابات برلمانية على ٣ مراحل جرت أولها فى ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ والمرحلة الثانية فى ديسمبر والمرحلة الثالثة فى يناير٢٠١٢، حتى استكمل البرلمان تشكيله وعقد جلسته الافتتاحية يوم الاثنين ٢٣ يناير ٢٠١٢ وقبل ٤٨ ساعة من مرور عام على ثورة ٢٥ يناير، وكان الهدف مواجهة غضب شباب الثورة الحقيقيين الذين رفضوا أى احتفالات بالذكرى الأولى للثورة بينما برلمان الإخوان والسلفيين كان له رأى آخر احتفالا بأكبر غنائم ثورة حصلوا عليها، وهى عضوية البرلمان ..

وهذه بيانات كاملة حول انتخابات هذا البرلمان اللقيط.

قراءة تحليلية للمشهد الانتخابي لبرلمان ٢٠١٢

المرحلة الأولى

مؤشرات عامة على هذه المرحلة :

أجريت الانتخابات فى المرحلة على مدار يومي الاثنين والثلاثاء الموافقين ٢٨،٩٨ نوفمبر ٢٠١١ وتتم الإعادة يومي الاثنين والثلاثاء الموافقين ٥ ، ٦ ديسمبر ٢٠١١ وأجريت الانتخابات فى هذه المرحلة فى ٩ محافظات فقط وهى: محافظات الإسكندرية ، الفيوم ، دمياط ، بورسعيد ، كفر الشيخ ، الأقصر ، أسيوط ، البحر الأحمر .

وتم الاقتراع على ١٦٨ مقعداً من بين ٤٩٨ مقعداً وبنسبة ٣٥٪ تقريبا منهم ١١٢ مقعدًا للقوائم الحزبية و ٥٦ مقعدًا فرديًا تنافس فى هذه المرحلة على المقاعد الفردية ٢٣٦٥ مرشحًا ومرشحة منهم ١٦٦٥ مرشحًا يحملون صفة فئات و ٧٠٠ يحملون صفة عمال وفلاحين، ومنهم ١٤٩ سيدة بينما يتنافس على المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية ١٤٠٩ مرشحين ومرشحات منهم ٦٨٨ مرشحًا يحملون صفة الفئات و ٧٢١ مرشحًا يحملون صفة عمال وفلاحين ومنهم ٢١٧ سيدة .. ويلاحظ أن أعداد العمال والفلاحين فى القوائم أكثر منهم فى المرشحين بالنظام الفردى، وهذا يعود إلى ضرورة التزام القائمة بنسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين والأمر نفسه

بالنسبة لأعداد السيدات، وهذا أيضًا بسبب ضرورة التزام القائمة بوجود على الأقل سيدة واحدة ضمن مرشحيها، خاض الانتخابات فى هذه المرحلة على مستوى القوائم ٢٤ حزبًا و٣ تحالفات، الأحزاب هم : مصر الثورة، الإصلاح والتنمية، الغد ، المواطن المصرى ، السلام الديمقراطى ، مصر القومى ، النور ، الحرية ، مصر الحديثة ، الوعى ، الوفد، الوسط ،العدل ، المستقلين الجدد ، العربى الديمقراطى الناصرى ، المحافظين ، الدستورى الاجتماعى ، السلام الاجتماعى ، حراس الثورة ، الجبهة الديمقراطية ، الاتحاد حقوق الانسان ، المواطنة ، العربى للعدل والمساواه ، الاتحاد المصرى العربى ،والتحالفات هى : التحالف الديمقراطى الذى يتزعمه الحرية والعدالة، ومعه أحزاب مثل الكرامة وغد الثورة الجديد لصاحبه الهارب أيمن نور ، وتحالف الثورة مستمرة ويضم أحزاب التحالف الشعبى الاشتراكى والمساواة والتنمية ومصر الحرية ، التحالف المصرى ، التيار المصرى ، والاشتراكى المصرى وتحالف الكتلة المصرية لأحزاب التجمع والمصرى الديمقراطى والمصريين الأحرار .

المحصلة النهائية لمقاعد المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية (القوائم الحزبية والمقاعد الفردية)

- ضمنت هذه المرحلة ١٦٨ مقعدًا بواقع ٥٦ مقعداً فرديًا و١١٢ مقعدًا للقوائم .
- أجريت الانتخابات على جولتين؛ الأولى يوم ٢٨ ، ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ وإعادتها يومي ٥ ، ٦ ديسمبر من نفس العام ... أما الدوائر التى أجلت بحكم قضائى أجريت أيضًا على جولتين؛ الأولى يومي ١٠ ، ١١ يناير ٢٠١٢ وإعادتها يومي ١٧ ، ١٨ يناير من نفس العام .

وفى ضوء نتائج المقاعد الفردية وما حصلت عليها القوائم حصل التحالف الديمقراطى من أجل مصر على إجمالى ٨٣ مقعداً (٣٨ فردى و ٤٥ قوائم) ٥ مقاعد لأحزاب يضمها التحالف كالكرامة – العمل – الحضارة و٧٨ مقعداً لحزب الحرية والعدالة منفرداً.

حصل التيار السلفى على إجمالى ٣٣ مقعداً (٥ فردى و ٢٨ قوائم) حصل حزب الأصالة على مقعدين وحزب البناء والتنمية حصل على ٣ مقاعد و ٢٨ مقعداً لحزب النور .

حصل تحالف الكتلة المصرية على إجمالى ١٧ مقعدًا (١ فردى و ١٦ قوائم) .

٨ مقاعـد لحـزب المصريـين الأحـرار و ٧ مقاعـد للحـزب المصـرى الديمقراطـى الاجتماعـى ومقعـدان لحـزب التجمـع .

حصل حـزب الوفـد علـى إجمـالى ١٢ مقعـدًا (واحـد فردى و ١١ قوائـم) .

حصل حزب الوسط على إجمالى ٤ مقاعد للقوائم فقط .

حصـل تحالـف الثـورة مسـتمرة علـى إجمـالى ٤ مقاعـد للقوائـم فقـط .

حصل حزب الإصلاح والتنمية على مقعدين فقط.

الأحـزاب المنبثقـة عـن الحـزب الوطنى؛ حزب مصـر القومى حصـل علـى مقعـد فـردى وآخـر للقوائـم . حـزب الحريـة أيضًـا حصـل علـى مقعديـن؛ مقعـد فـردى وآخـر للقوائم وكذلـك المواطن مصـرى حصـل علـى مقعديـن؛ إحداهمـا فـردى والآخـر قوائـم.

حصل المستقلون على ٧ مقاعد فردية .

حصل حزب العدل على مقعد واحد فقط للفردى

المرحلة الثانية

مؤشرات عامة على هذه المرحلة :

أجريت الانتخابات فى هذه المرحلة فى تسع محافظات وهى : الجيزة – بنى سويف – أسوان – سوهاج – البحيرة – السويس – الاسماعيلية – المنوفية – الشرقية على مدار يومي الأربعاء والخميس ١٤ ، ١٥ ديسمبر ٢٠١١ .

تم الاقتراع على ١٨٠ مقعدًا من بين ٤٩٨ بنسبة ٣٦٪ منهم ١٢٠ مقعدًا للقوائم الحزبية و ٦٠ مقعدًا فرديًا إجمالى المتنافسين على جميع مقاعد هذه المرحلة ٣٨١٢ مرشحًا .

تنافس فى المرحلة على المقاعد الفردية ٢٢٤١ مرشحاً منهم ١٤٦٤ يحملون صفة فئات و ٧٧٧ يحملون صفة العمال والفلاحين، بينما تنافس على المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية ١٥٧٢ مرشحًا أما المرشحات على المقاعد الفردية عددهم ١٠٣.

خاض الانتخابات فى هذه المرحلة على مستوى القوائم ٢٦ حزبًا و ٣ تحالفات الأحزاب هم: الغد – الوفد – الإصلاح والتنمية – الوسط – المحافظين – النور – الحرية السلام الديمقراطية – مصر الثورة – الثورة المصرية – مصر القومى – العربى للعدل والمساواة – المستقلين الجدد العدالة والتنمية المصرى – العدل المواطن المصرى – الاتحاد العربى – العربى الديمقراطى الناصرى – الدستورى الاجتماعى الحر

– التحرير المصرى – الوعى – الجبهة الديمقراطية – الاتحاد – الأمة الاحرار – السلام الاجتماعى – والتحالفات هى : الكتلة المصرية – الثورة مستمرة والتحالف الديمقراطى برئاسة حزب الحرية والعدالة .

عدد القوائم الحزبية فى هذه المرحلة ١٩٣ قائمة بواقع ٢٢ قائمة فى محافظة الجيزة ١٩ قائمة فى محافظة المنوفية – ٣٩ قائمة فى محافظة الشرقية – ١٧ قائمة فى محافظة الإسماعيلية – ١٢ قائمة فى محافظة السويس – ٢٣ قائمة فى محافظة البحيرة – ١٦ قائمة فى محافظة بنى سويف – ١٦ قائمة فى أسوان و ١٩ قائمة فى سوهاج هذه المرحلة تضم ٤٥ دائرة بواقع ١٥ دائرة للقوائم الحزبية و ٣٠ دائرة للفردى .

قوائم الحرية والعدالة – النور – الوفد الوسط – الإصلاح والتنمية – المحافظين فى المركز الأول بعدد ١٥ قائمة فى ١٥ دائرة ويليهم فى الترتيب قوائم الكتلة المصرية الحرية – الثورة مستمرة – الغد وتمثيل ضعيف لأحزاب مثل العدل – الوعى – الأحرار – الأمة – الاتحاد– العربى الديمقراطى الناصرى – الاتحاد المصرى العربى مصر الحديثة .

أصغر المحافظات من حيث عدد الدوائر: الإسماعيلية – السويس – أسوان حيث أنهم يضمون دائرة واحدة للفردى والقوائم ..

أما أصغرهم من حيث عدد المرشحين على القوائم الحزبية هى محافظة السويس التى تضم ٤٨ مرشحًا فقط، وأصغرهم من حيث عدد القوائم الحزبية ١٢ قائمة أما محافظة أسوان هى أصغرهم من حيث عدد المرشحين على المقاعد الفردية حيث أنها تضم ١٠٨ مرشحين فقط .

أكبر المحافظات من حيث عدد الدوائر : الجيزة – الشرقية – البحيرة – سوهاج حيث ضمت كل منهما دائرتين على مستوى القوائم وخمس دوائر على المستوى الفردى محافظة الجيزة أكبرهم من حيث عدد المرشحين على المقاعد الفردية ٥٧٩ مرشحًا ومحافظة الشرقية أكبرهم من حيث عدد المرشحين على القوائم الحزبية ٣٨٧ مرشحًا، كما أن الشرقية أكبر المحافظات من حيث عدد القوائم الحزبية ٣٩ قائمة .

هناك خمس دوائر على المستوى الفردى جاءوا خاليين تمامًا من العنصر النسائى، وهم: الدائرة الثالثة فى الشرقية – الدائرة الرابعة فى البحيرة – الدائرة الثانية بنى سويف – الدائرتان الثالثة والخامسة فى سوهاج .

وذكر تقرير صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن إجمالى عدد المصريين فى الداخل المشاركين فى المرحلة الثانية للانتخابات البرلمانية وصل إلى نحو ١٨,٥ مليون ناخب ويبلغ عدد كل محافظة كالتالى: الجيزة أكثر من ٢,٤ مليون ناخب والإسماعيلية ٦٥٢,٥٠٣ ألف ناخب،

الشرقية ٣,٥ مليون ناخب ، المنوفية ٢,٢ مليون ناخب ، السويس ٣٥٥,٢٨٦ ناخب ، والبحيرة ٣,٢ مليون ناخب، ومن محافظة الوجه القبلى سوهاج يصل عدد الناخبين ٣،٢ مليون ناخب ، بنى سويف ١,٤ مليون ناخب ، أسوان ٨٠٥,١٢٥ ألف ناخب .

المحصلة النهائية لمقاعد المرحلة الثانية من الانتخابات البرلمانية (القوائم الحزبية والمقاعد الفردية)

ضمت هذه المرحلة ١٨٠ مقعدًا بواقع ٦٠ مقعدًا فرديًا و ١٢٠ للقوائم الحزبية .

أجريت الانتخابات على جولتين؛ الأولى يومى ١٤ ، ١٥ ديسمبر ٢٠١١ وإعادتها يومى ٢١ ،٢٢ ديسمبر ٢٠١١ والدوائر التى أجلت بحكم قضائى أجريت على جولتين ١٠ ، ١١ يناير ٢٠١٢ وإعادتها ١٧ ، ١٨ يناير من نفس العام والانتخابات التكميلية فى سوهاج للقوائم الحزبية، كانت يومى ١٦ ، ١٧ يناير للدائرة الأولى و ١٨ ، ١٩ يناير للدائرة الثانية .

وفى ضوء نتائج المقاعد الفردية وما حصلت عليها القوائم :

حصل التحالف الديمقراطى من أجل مصر على إجمالى ٨٣ مقعدًا ٤٠ فردى و ٤٣ قوائم بواقع ٤ مقاعد لحزب الكرامة ومقعد لحزب الحضارة و ٧٨ لحزب الحرية والعدالة منفردًا .

حصـل التيـار السـلفى علـى ٥٠ مقعـدًا ١٣ فـردى و ٣٧ قوائـم بواقـع ٥ مقاعـد لحـزب البنـاء والتنميـة، ومقعـد لحـزب الأصالـة و ٤٤ مقعـدًا لحـزب النـور منفـردًا .

حصـل تحالـف الكتلـة المصريـة علـى ١١ مقعـدًا للقوائـم الحزبيـة فقـط.

حصـل حـزب الوفـد علـى ١٤ مقعـدًا للقوائـم الحزبيـة فقط .

حصل حزب الوسط على ٥ مقاعد للقوائم فقط.

حصـل حـزب الإصـلاح والتنميـة علـى ٤ مقاعـد واحـد فـردى و ٣ قوائـم .

الأحـزاب المنسوبة للحـزب الوطنـى المنحـل متمثلـة فـى مصـر القومـى – المواطـن المصـرى حصلـت علـى أربعـة مقاعـد للقوائـم، بواقـع اثنـين لـكل منهمـا .

حصـل ائتـلاف الثـورة مسـتمرة علـى مقعـد واحـد فقـط للقوائـم وكذلـك حزبـي الاتحـاد والاتحـاد المصـرى العربـى .

حصل حزب العدل على مقعد واحد فردى .

حصل المستقلون على ٥ مقاعد .

نتائج المرحلة الثالثة

مؤشرات عامة على هذه المرحلة :

أجريت الانتخابات فى هذه المرحلة فى تسع محافظات : القليوبية – الدقهلية – الغربية – قنا – المنيا – مرسى مطروح – الوادى الجديد – شمال سيناء على مدار يومي الثلاثاء والأربعاء الموافقين ٣ ، ٤ يناير ٢٠١٢ .

تم الاقتراع على ١٥٠ مقعداً؛ ٥٠ مقعداً للفردى و ١٠٠ للقوائم الحزبية إجمالى المتنافسين على هذه المقاعد يبلغ عددهم ٢٧٣٥ مرشحًا ومرشحة .

بلغ عدد المرشحين على المقاعد الفردية ١٥٥١ مرشحًا ومرشحة منهم ٩٧٧ يحملون صفة فئات و ٥٧٤ يحملون صفة عمال وفلاحين وبلغ عدد المرشحين على القوائم الحزبية ١٢٠٢ مرشحين ومرشحتين، منهم ٥٥٨ يحملون صفة فئات و ٦٤٤ يحملون صفة عمال وفلاحين .

عدد السيدات فى هذه المرحلة ٨٢ يتنافسن على المقاعد الفردية و ٢٠٦ يتنافسن من خلال القوائم الحزبية .

هناك ٤ دوائر على المستوى الفردى جاءت خالية من العنصر النسائى وهم :

الدائرتان الرابعة والخامسة فى الغربية – الدائرة الرابعة فى المنيا – الدائرة الثانية فى قنا.

خاض الانتخابات فى هذه المرحلة على مستوى القوائم ٢٦ حزبًا، اعتدنا معظمهم من المرحلتين السابقتين مثل: الغد – الوفد – الإصلاح والتنمية – الوسط المحافظين – النور – الحرية – السلام الديمقراطية – مصر الثورة – الثورة المصرية – مصر القومى – العربى للعدل والمساواة – المستقلين الجدد – العدالة والتنمية المصرى – العدل – المواطن المصرى – الاتحاد المصرى العربى – العربى الديمقراطى الناصرى – الدستورى الاجتماعى الحر – التحرير المصرى – الوعى – الجبهة الديمقراطية – الاتحاد الأمه الاحرار – السلام الاجتماعى – والتحالفات هى : الكتلة المصرية – الثورة مستمرة والتحالف الديمقراطى برئاسة حزب الحرية والعدالة .

بلغ عدد القوائم الحزبية فى هذه المرحلة ١٧٩ قائمة بواقع ٢٦ قائمة للقليوبية – ٤٠ قائمة للدقهلية – ٢٣ للغربية – ١٨ للمنيا – ٣٠ لقنا – ١١ لمرسى مطروح – ١١ للوادى الجديد – ١٣ شمال سيناء – ٩ جنوب سيناء .

ضمت هذه المرحلة ٤٠ دائرة انتخابية بواقع ٢٥ دائرة للنظام الفردى و ١٥ دائرة قوائم تصدرت قوائم الوسط والوفد المشهد حيث ١٥ قائمة فى ١٥ دائرة، وتليهم قوائم الحرية والعدالة فى ١٤ دائرة حيث تم رفض القائمة فى مرسى مطروح وقوائم النور والإصلاح والتنمية ثم تليهم قوائم الكتلة المصرية بعدد ١٣ قائمة ثم تمثيل أقل لتحالف الثورة مستمرة وأحزاب الحرية – مصر القومى – المواطن المصرى – السلام الديمقراطى

– العربى الديمقراطى الناصرى – الاتحاد المصرى العربى – وتمثيل ضعيف للغاية لأحزاب العدل – العدالة والتنمية المصرى – السلام الاجتماعى – الدستورى الاجتماعى الحر – صوت مصر – الشعب الديمقراطى – الأحرار الاشتراكيين .

حراس الثورة التى لم تظهر قوائمهم إلا فى دائرة واحدة أو دائرتين لحد أقصى .

المحصلة النهائية لمقاعد المرحلة الثالثة من الانتخابات البرلمانية (القوائم الحزبية والمقاعد الفردية)

ضمت هذه المرحلة ١٥٠ مقعدًا فرديًا و ١٠٠ مقعد للقوائم الحزبية أجريت الانتخابات فى هذه المرحلة يومي ٣ – ٤ يناير وجولة الإعادة يومي ١٠ – ١١ يناير ٢٠١٢ وكانت هناك بعض الأحكام القضائية بصدد بعض الدوائر أجريت بهم الانتخابات يومي ١٤ – ١٥ يناير لمحافظة جنوب سيناء فردى وقوائم الدائرة الثالثة فى قنا ؛ الدائرة الأولى فى القليوبية ومقعد العمال فى الدائرة الأولى فى الدقهلية فردى وإعادتهم يومي ١٧ – ١٨ يناير وانتخابات قوائم الدائرة الأولى والثالثة فى محافظة الدقهلية ١٨ – ١٩ يناير ٢٠١٢ .

وفى ضوء نتائج المقاعد الفردية وما حصلت عليها القوائم حصل التحالف الديمقراطى من أجل مصر على إجمالى ٦٧ مقعدًا ٢٨ فردى و ٣٩ قوائم جميعهم من نصيب حزب الحرية والعدالة دون فوز أى حزب من الأحزاب التى

يضمها التحالف بجانب حزب الحرية والعدالة .

حصل التيار السلفى على ٤٣ مقعدًا ١٣ فردى و ٣٠ قوائم بواقع مقاعد لحزب البناء والتنمية و ٣٩ لحزب النور منفردًا .

حصل حزب الوفد على ١٣ مقعدًا ١ فردى و١٢ قائمة .

حصل تحالف الكتلة المصرية على ٦ مقاعد للقوائم فقط بواقع ٤ مقاعد للحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى ومقعدين لحزب المصريين الأحرار .

حصل حزب الحرية أحد الأحزاب المنسوبة للحزب الوطنى المنحل على ٣ مقاعد للقوائم فقط وكذلك الوضع لكل من حزب الإصلاح والتنمية، ٣ مقاعد للقوائم وائتلاف الثورة مستمرة ٣ مقاعد للقوائم .

وحصل حزب الوسط على مقعد واحد فقط للقوائم وهو معدل أقل بكثير عن معدله فى المرحلتين السابقتين .

حصل حزب مصر القومى أحد الأحزاب المنسوبة للحزب الوطنى المنحل على مقعد واحد فقط للقوائم، وهو المقعد الذى كان ينتظره المرشح المثير للجدل توفيق عكاشة ولكنه ذهب للمرشح الذى يليه لحمله صفة الفلاح .

حصل كل من حزبي الاتحاد وحزب السلام الديمقراطى على مقعد واحد فقط للقوائم لكل منهما .

حصل المستقلون على ٨ مقاعد فردية .

تم حسم ٤٢٧ مقعدًا من أصل ٤٩٨ مقعدًا فى مجلس الشعب بنسبة ٨٥٪ منهم ٣١٨ مقعدًا للقوائم الحزبية ويتبقى ١٤ مقعدًا بواقع ١٠ فى دائرة الساحل بالقاهرة و ٤ فى محافظة أسوان و ١٠٩ مقاعد فردية ويتبقى ٤٥ مقعدًا لجولة الإعادة للمرحلة الثالثة و ٨ مقاعد من المرحلة الأولى و ٤ مقاعد من المرحلة الثانية .

و أسفرت عملية حصد المقاعد على حصول حزب الحرية والعدالة فى إطار التحالف الديمقراطى مع ١٠ أحزاب على ٢٠٧ مقاعد يبلغ نصيب حزب الحرية والعدالة منها ١٩٢ مقعدًا، مقابل ١٥ مقعدًا للقوى والأحزاب المتحالفة معه وهى أحزاب غد الثورة - الكرامة - الحضارة - العمل - الجيل - الأحرار ويتبقى للحرية والعدالة ٤٠ مقعدًا فرديًا لجولات الإعادة القادمة إلى جانب قائمتين بالساحل وأسوان بهما ١٦ مرشحًا، وبذلك تكون النسبة المئوية للحرية والعدالة حتى الآن ٤٨٪ من المقاعد ومن المتوقع بعد نهاية الانتخابات فى جميع الدوائر أن يصل عدد المقاعد إلى ٢٣٠ تقريبًا أو أكثر ولكن لن تتعدى عدد ٢٥٠ مقعدًا وهذا يمثل نسبة ال ٥٠٪ +١ التى ينبغى وجودها لتمرير أى قرارات أو تشريعات أو قوانين داخل المجلس أو أحد لجانه باستثناء بعض القضايا التى تحتاج إلى أغلبية الثلثى مثل قضية إسقاط العضوية الثلثين، وقضية التعديلات الدستورية التى قد يتم عليها

التصويت نداءً بالاسم دون احتياج لأغلبية الثلثى كما حدث سابقًا، والمواد فى القوانين التى يتم تطبيقها بأثر رجعى ولذلك من المؤكد أن جميع التيارات السياسية تبحث أولا عن الأغلبية البسيطة وهى ٥٠٪+١ لضمان تمرير القوانين والتشريعات كما تريد ثم تبحث لاحقًا عن أغلبية الثلثين .

أما حزب النور السلفى والمتحالف مع حزبى الأصالة والبناء والتنمية فقد حصد ١٠٦ مقاعد بنسبة ٢٥٪ من المقاعد ومع نهاية الانتخابات من المتوقع وصوله إلى ١٢٠ مقعدًا تقريبًا، وإن كان هو يراهن على حصوله على ٢١ مقعدًا فقط فى جولة الإعادة للمرحلة الثالثة بنفس النسبة من إجمالى المقاعد .

ويأتى فى المركز الثالث حزب الوفد بعدد ٤٥ مقعدًا بنسبة ١٠٪ وليس من المتوقع زيادة عدد هذه المقاعد ، حيث أن لديه مرشحًا واحدًا يخوض جولة الإعادة فى المرحلة الثالثة وقائمة فى الساحل وأسوان تضم ١٤ مرشحًا والدوائر الفردية الأخرى فى أسيوط والإسكندرية والشرقية تعد محجوزة مسبقًا للتيار الإخوانى والسلفى بدون منافسة من أى تيار آخر فقد يزيد عدد المقاعد تقريباً إلى ٤٧ مقعدًا .

ثم الكتلة المصرية بعدد ٣٩ مقعدًا بنسبة ٩٪ وهى موقفها قريب من حزب الوفد وإن كانت تنافس بالمرشح جون طلعت فى دائرة الساحل الذى كان من المقرر أن يخوض جولة الإعادة ولديها مرشح يخوض جولة الإعادة فى المرحلة

الثالثـة مـع دعمهـا لعـدد مـن المسـتقلين فـى هـذه الجولـة ، إلى جانـب قوائمهـا فـى دائـرة السـاحل وأسـوان ، ممـا قـد يصـل بعـدد المقاعـد إلى ٤٣ مقعـدًا ، لكنهـا لن تصـل إلى المقعد رقم ٥٠ .

فحـزب الوسـط ١١ مقعـدًا بنسـبة ٢٪ وتحالـف الثـورة مسـتمرة بعـدد ٩ مقاعـد بنسـبة ١,٥ أمـا المسـتقلون فحصلـوا حتـى الآن علـى ١٢ مقعـدًا فرديًـا بنسـبة ٣٪ ومـن المتوقـع أن تزيـد هـذه النسـبة خاصـة مـع خـوض حـوالى ٢٩ مرشـحًا مسـتقلا لجولـة الإعـادة فـى المرحلـة الثالثـة.

ولعـل كـبرى المفاجـآت فـى النتائـج حتـى الآن هـى حصـول الأحـزاب المنتسـبة للحـزب الوطنـى المنحـل وهـى: (مصـر القومـى – المواطـن المصـرى – الحريـة – الاتحـاد) علـى ١٩ مقعـدًا حتـى الآن بنسـبة ٥٪ مـن المقاعـد ، منهـا ١٧ مقعـدًا بالقوائـم ومقعـدان بالفـردى ، ولهـم بعـض المرشـحين فـى الدوائـر المتبقيـة وقوائـم فـى أسـوان والسـاحل بالقاهـرة ، ومـن المنتظـر أن تشـكل هـذه الأحـزاب كتلـة برلمانيـة يصـل عددهـا إلى ٢٥ مقعـدًا بالبرلمـان فـى حالـة ضـم المسـتقلين إليهـا .

وبنـاء علـى مـا سـبق ، يتبـين أن جميـع التيارات السياسـية تحتـاج إلى توسـيع تحالفاتهـا للوصـول إلى أغلبية ٥٠٪+١ .

الصعود نحو الهاوية

في الساعة الحادية عشرة صباحًا من يوم الاثنين الموافق ٢٣ يناير سنه ٢٠١٢ و ٢٩ من صفر سنه ١٤٣٣ هجرية ، كان واضحًا أن هذا يوم تاريخي في مسيرة جماعة الإخوان منذ تأسيسها عام ١٩٢٨ حيث احتل نواب الجماعة مقاعد الأغلبية تحت قبة مجلس الشعب المقدسة والفرحة الغامرة تعلو وجوههم، معتبرين أن هذا اليوم هو بداية الصعود السياسى والتمكين من حكم مصر لكنهم لم يدركوا أبدًا أن هذا صعود للهاوية .

- وفى الوقت الذى احتلت فيه قيادات الجماعة مقاعد الأغلبية كان أعضاء مكتب الإرشاد وقتها على بعد خطوات من مقر مجلس الشعب فى المقر الرئيسى لحزب الحرية والعدالة الإخوانى، وليس فى مقر مكتب الإرشاد والمقر الرئيسى بالمقطم حيث جاء اختيار هذا المقر ليكون بمقربة من مبانى مجلس الشعب والشورى ومجلس الوزراء ووزارة الداخلية والمبنى الرئيسى لجهاز أمن الدولة في دلالة واضحة.

- وبدأت وقائع التمثيلية الهزلية لإجراءات انتخاب رئيس المجلس ليجلس على منصة هذا المجلس لأول مرة فى التاريخ البرلمانى لمصر عنصر إخواني هو الدكتور / محمد سعد توفيق الكتاتنى، وقد تقدم للترشح للمنصب وسط زفة من التصفيق الإخوانى باستثناء إخوانى وحيد وهو الدكتور عصام العريان الذى كان طامعًا فى المنصب بحكم الأقدمية داخل الجماعة ولكن خيرت الشاطر اختار الكتاتنى.

- وحتى تكتمل وقائع التمثيلية الهزلية بادر المحامي عصام سلطان الإخوانى فكرًا وليس تنظيمًا، والذي كان قياديًا بحزب الوسط الذي يجمع عددًا من كوادر الإخوان السابقين بالإعلان عن ترشيح نفسه ليس منافسًا، ولكن مكملاً للكتاتنى كما جرى الاتفاق على ذلك بين الشاطر ورئيس حزب الوسط الإخوانى المهندس أبو العلا ماضى، وإمعانًا فى التمثيلية من جانب عصام سلطان حاول إقناع المجلس بأن يقدم كل مرشح نفسه ويعلن سيرته الذاتية قبل الترشح، وعندما رفض نواب الحرية والعدالة والسلفيين حلفاءهم قال: هو إحنا حزب وطنى مما يؤكد أن الحزب الوطنى كان شبحاً يطارد نواب الإخوان والسلفيين حتى بعد أن جلسوا فى مقاعدهم .

- وجرت وقائع الانتخابات حيث أدلى ٥١٠ نواب بأصواتهم وكانت عدد الأصوات الصحيحة ٥٠٣ نواب والباطلة ٧ أصوات وحصل الكتاتنى الإخوانى على ٣٩٩ صوتاً

والإخوانى السابق عصام سلطان على ٨٧ صوتاً والمستقل يوسف البدرى ١٠ أصوات؛ ليعتلى الإخوانى الكتاتنى منصة مجلس الشعب ثم تستكمل الإجراءات الشكلية بانتخاب وكيلي المجلس ليفوزا بالمقعدين السلفى أشرف ثابت والوفدى محمد عبد العليم ويسدل الستار على الجلسة الافتتاحية السوداء فى تاريخ البرلمان المصرى .

- ولعل من الأسرار التى تم الكشف عنها بعد ذلك حول السر فى عدم قيام جماعة الإخوان بالدفع باسم محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة وقتها ضمن المرشحين فى انتخابات مجلس الشعب على القوائم أو الفردى هو أن الجماعة كانت تدخر محمد مرسى كمرشح احتياطى لخوض انتخابات الرئاسة فى حال فشل ترشح خيرت الشاطر، وهذا يسقط كل ما زعمته الجماعة بعد ذلك أن قرار خوض الترشح للرئاسة جاء بسبب حل البرلمان بعد ذلك أو عدم تولى رئاسة الحكومة لأن النية كانت مبيتة على هذا القرار، وكانت هناك عدة سيناريوهات تتعامل بها هذه الجماعة الإرهابية وكان هناك تخوف من استبعاد الشاطر.

- ومن الأدلة أن حواراً دار بين سعد الكتاتنى بعد فوزه بالرئاسة لمجلس الشعب ومحمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة الإخوانى وقتها، حيث داعب مرسى الكتاتنى دون أن يقصد فى وجود عدد من نواب الإخوان

عندما جاء إلى مقر مجلس الشعب لتقديم التهنئة له قائلاً له: «تبقى فى حجرك وتقسم لغيرك» وابتسم الكتاتنى دون أن يعلق، ورد عليه إنت الرئيس، فهل كان يقصد رئيس الحزب الإخوانى أم أنه كان يعلم بسيناريو تصعيد مرسى ليصبح رئيساً لمصر .

- وهكذا اكتملت الحلقة الأولى لجماعة الإخوان الإرهابية وبدعم حلفائها السلفيين والجماعة الإسلامية وبعض الذيول من أمثال حزب الوسط الإخوانى وحزب غد الثورة للهارب أيمن نور وحزب الحضارة لرئيسه محمد عبد المنعم الصاوى صاحب ساقية الصاوى والذى كان مقربًا من جماعة الإخوان دون أن يحافظ على تاريخ والده الصحفى الكبير عبد المنعم الصاوى والذى تولى منصب وزير الثقافة ووكيل مجلس الشعب ورئيس مجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر.

- وانتهت وقائع التمثيلية الهزلية وتوجه سعد الكتاتنى ومعه عدد من قيادات الإخوان وبصحبة محمد البلتاجى وسعد الحسينى وحسين إبراهيم وصبحى صالح وآخرين إلى مقر مكتب الإرشاد بالمقطم ولأول مرة بالسيارات الرسمية لمجلس الشعب. ولم يعرفوا أن الصعود هذه المرة إلى المقطم هو صعود للهاوية.

بيعة الكتاتنى

- وفـى داخـل مكتـب الإرشـاد بـدأت طوابـير تقبيـل يـد المرشـد الإخوانـى محمـد بديـع وترديـد كلمـة واحـدة هـو يقـول مـبروك والـكل يـردد بفضـل توجيهاتـك ودعواتـك يـا مولانـا، وبعـد طابـور تقبيـل اليـد، نظـر المرشـد لسـعد الكتاتنـى وقـال لـه يـا سـعد البيعـة أقـوى مـن القسـم الدسـتورى، الـذى أقسـمت بـه اليـوم داخـل قاعـة مجلـس الشـعب عليـك أن تعلـم ذلـك ويمكـن لـك أن تخالـف القسـم، ولا تخالـف بيعتـى وأنـا أشـهد عليـك إخوانـك الآن وهـم معـك فـى المجلـس حتـى يذكـروك بهـذه الكلمـات فـرد عليـه سمعًـا وطاعـة يـا مولانـا .

- ومـن الملاحـظ أن قضيـة بيعـة الكتاتنـى كرئيـس لمجلـس الشـعب للمرشـد واسـتمرارها لم يشـر إليهـا أحـد سـواء داخـل المجلـس أو خارجـه ولم تثـار صحفيًـا أو إعلاميًـا علـى الإطـلاق فـى أى وسـيلة إعلاميـة وأن هـذه الواقعـة يعلمهـا عصـام سـلطان الـذى كان بطـل التمثيليـة الهزليـة حـول المنافسـة علـى منصـب رئيـس المجلـس، ولكنـه فضـل

الصمت هو الآخر حتى لا ينكشف أمره باعتباره مكملاً للكتاتنى وليس منافسًا له، وحتى رحيل البرلمان اللقيط بحكم المحكمة الدستورية لم يتحلل الكتاتنى من بيعة المرشد بل إن جميع نواب الإخوان لم يتحللوا من بيعة المرشد .

- ولعل من الوقائع التى يجب التذكير بها والتى وقعت فى تلك الجلسة وكانت السابقة الأولى من نوعها فى تاريخ العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ووقتها كانت متمثلة فى المجلس العسكرى برئاسة المشير محمد حسين طنطاوى، حيث تقرر إرسال برقيه روتينية إلى المجلس العسكرى رداً على برقيته التى أرسلها للمجلس وقتها .

- وبعد تلاوة نص البرقية والتى صاغها وقتها المستشار سامى مهران الأمين العام للمجلس وعرضها على الدكتور سعد الكتاتنى فوجئ بعدة اعتراضات: أولها من الدكتور محمد جمال حشمت وهو القيادى الإخوانى الهارب الآن ويطلق على نفسه رئيس برلمان الإخوان المزعوم فى المنفى حيث قال إن لغة الخطاب للبرقية كأنها لرئيس الجمهورية وليس لرئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومطالبًا بضرورة أن تضمن البرقية تذكرة بتسليم السلطة فى موعدها أو أقل إن استطعنا. وافق المجلس على اقتراح حشمت، وقد أغضب هذا الاقتراح

أعضـاء المجلـس الأعلـى للقـوات المسـلحة، وبعضهـم طلـب إعــادة البرقيــة إلا أن طنطـاوى رفـض ذلـك .

- ووقـف فـى نفـس الجلسـة النائـب مصطفـى النجـار لكـى يعلـن رفضـه لبرقيـة المشـير مـبرراً وزاعمًـا أن ذلـك سـيضع مجلـس الشـعب فـى مشـكلة كبـيرة مـع عـدد كبـير مـن المصريـين، الذيـن يـرون أن هنـاك اسـتحقاقات علـى المجلـس العسـكرى لم يقـم بهـا حتـى الآن، مسـجلا رفضـه لإرسـال البرقيـة لأنـه مـن أعضـاء حركـة «عسـكر كاذبـون» ورفـض المجلـس اقتراحـه خشـية صـدام مبكـر مـع المجلـس العسـكرى .

كذب السلفيون ولو صدقوا !!

- لأن الإخـوان والسـلفيين وجهـان لعملـة واحـدة هـى أن يقولوا مـا لا يفعلـون وينطقـون كذبًـا وينقضـون العهـود ويتاجـرون بورقـة الديـن مـن أجـل تحقيـق مكاسـب دنيويـة؛ فـإن حـزب النـور السـلفى وشـركاءه وحلفـاءه تحـت قمـة مجلـس الشـعب لم ينتظـروا طويـلا للكشـف عـن هـذه الحقيقـة، حتـى ظهـرت سـريعًا مـع الإعـلان عـن إجـراء انتخابـات رئاسـة ووكالـة لجـان مجلـس الشـعب حيـث كانـت أشـبه بعمليـة توزيـع الغنائـم بـين الطرفـين: الإخـوان والسـلفيين وإقصـاء باقـى الأطـراف الأخـرى، وخاصـة الأحـزاب المدنيـة رغـم كل الاتفاقـات التـى تمـت بـين هـذه الأطـراف والإخوان والسـلفيين.

- فقـد سـبق جلسـة مجلـس الشـعب وهـى الجلسـة السـابقة والمحـددة لبـدء عمليـة انتخابـات رؤسـاء ووكلاء اللجـان، وكان ذلـك يـوم الثلاثـاء الموافـق ٣١ ينايـر ٢٠١٢ حيـث فوجـئ نـواب الأحـزاب المدنيـة بتوزيـع بيـان علـى ممثلـى الصحافـة والإعـلام يتضمـن حيـازة جماعـة الإخـوان علـى

قيادة ١٥ لجنة من بين ١٩ لجنة نوعية، رغم الوعود التى أطلقتها والتعهدات التى أعلنتها وشملت حصولها على نصف عدد اللجان وترك النصف الآخر للقوى المدنية والسلفيين وما أعلنه حسين إبراهيم القيادى الإخوانى ورئيس الهيئة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة بأن الاحتكار انتحار، ولكنهم نقضوا كل هذه الوعود والتعهدات وثبت حقًا أنهم يسعون للاحتكار ويقودون أنفسهم وجماعتهم نحو الانتحار .

- وعندما ثار نواب الأحزاب المدنية على هذه الخديعة الإخوانية والسلفية وصمت نواب السلفيين أمام هذه الخديعة صمت القبور، دون أى اعتراض بعد أن حصلوا على منصب أحد وكيلي المجلس كان الرد عليهم بكل غطرسة واستعلاء من حسين إبراهيم ممثل الحرية والعدالة، ومن نفس المكان الذى كان يجلس فيه المرحوم كمال الشاذلى زعيم الأغلبية للحزب الوطنى المنحل؛ ليقول لهم لماذا الغضب فلنذهب إلى الانتخابات داخل اللجان لأنه يحتمى باحتكاره وأغلبيته ومعه السلفيون وجميع أعضاء برلمان العصابة .

- بل إن احد نواب الأحزاب المدنية وهو النائب عمرو حمزاوى كان شريكًا فى الخديعة وأخفى على باقى زملائه هذا الموقف حيث أنه كان أقرب للإخوان منهم للأحزاب المدنية، وكان يحتفظ بعلاقات خاصة جدًا مع

الإخوانــى محمــد البلتاجــى وكان هنــاك اتفــاق ســرى بينــه وبــين البلتاجــى لحصولــه علــى رئاســة لجنــة الشــباب وعمــل التربيطــات اللازمــة إلا أنــه خشــى أن ينكشــف أمــره فقــرر العــدول فــى آخــر لحظــة ودفعــت الإخــوان بالقيــادى أســامة يــس لرئاســة اللجنــة.

- ولأن بعــض الأحــزاب المدنيــة خاضــت الانتخابــات فــى حضــن الإخــوان ومنهــم حــزب الكرامــة، فقــد شــارك نــواب هــذه الأحــزاب فــى الانتخابــات الداخليــة للجــان مجلــس الشــعب، رغــم أن باقــي الأحــزاب المدنيــة الأخــرى قاطعــت هــذه الانتخابــات بســبب ســلوك الإخــوان، وهكــذا تم إســناد رئاســة لجنــة الشــئون العربيــة إلى الدكتــور محمــد الســعيد إدريــس.

- وأســفرت عمليــة توزيــع الغنائــم فــى معركــة اللجــان بــين الإخــوان والســلفيين علــى إحــكام ســيطرة الإخــوان علــى اللجــان الرئيســية ومكافــأه نوابهــا مــن قيــادات مكتــب الارشــاد ومجلــس شــورى الإخــوان، حيــث تــولى القيــادى الدكتــور عصــام العريــان رئاســة لجنــة العلاقــات الخارجيــة وتــولى القيــادى وعضــو مكتــب الإرشــاد ســعد الحســينى، والــذى أصبــح محافظًــا لكفــر الشــيخ بعــد ذلــك رئاســة لجنــة الخطــة والموازنــة وتــولى الإخوانــى عبــاس محمــد مخيمــر رئاســة لجنــة الدفــاع والأمــن القومــى.

- كما تولى القيادى الإخوانى صابر أبو الفتوح رئاسة لجنة القوى العاملة والإخوانى الدكتور أكرم الشاعر رئاسة لجنة الصحة، والشيخ الإخوانى سيد عسكر رئاسة اللجنة الدينية والإخوانى صبرى عامر رئاسة لجنة النقل وإبراهيم أبو عوف رئاسة لجنة الإسكان والإخوانى صابر عبد الصادق رئاسة لجنة الإدارة المحلية والشباب للوزير الإخوانى فيما بعد أسامة يس والإخوانية المهندسة السيدة نجيدة للصناعة .

- وحصل السلفيون على رئاسة لجنة الاقتراحات والشكاوى وكانت من نصيب المستشار القانونى لحزب النور السلفى طلعت مرزوق ولجنة التعليم، وحصل عليها الدكتور شعبان عبد العليم عضو المكتب الرئاسى لحزب النور السلفى ومحمود عبد الله هيبة، وحصل على رئاسة لجنة الزراعة بينما حصل محمد عبد المنعم الصاوى على رئاسة لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، وحصل رئيس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور السادات على رئاسة لجنة حقوق الإنسان كما تولى الإخوانى أيضًا فكرًا وليس تنظيمًا المستشار محمود الخضيرى رئاسة اللجنة التشريعية.

- ولعل من أغرب الوقائع التى شهدتها عملية توزيع الغنائم هى ما حدث فى لجنة الدفاع والأمن القومى حيث كانت البداية بانضمام عتاة الإرهاب الإخوانى والإرهاب للجماعة الإسلامية وحزبها البناء والتنمية

لعضوية تلك اللجنة، ليس من أجل حماية أمن مصر القومى ولكن لضربه وتدميره.

- وفى الجلسة الأولى لتلك اللجنة كان غالبية الجالسين على مائدة اجتماعاتها صحيفة السوابق والحالة الجنائية الخاصة بهم مليئة بالسوابق والجرائم وقرارات الاعتقال لدرء خطرهم على الأمن القومى، ومنهم عامر عبد الرحيم رئيس الهيئة البرلمانية لحزب البناء والتنمية، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية ونائب أسيوط والذى قدم نفسه لأعضاء اللجنة وهو يتباهى بكل فخر أنه معتقل لمدة ١٢ عامًا وكأنه يتحدث عن حصوله على وسام الشرف أو نجمة سيناء.

- وكانت المفاجأة الثانية هى قيام مكتب الإرشاد بالدفع بالدكتور الراحل نائب الشرقية فريد إسماعيل الصيدلى – توفي لاحقًا في السجن بعد أزمة صحية – لكى يتولى موقع أحد وكيلي اللجنة بدلا من لجنة الصحة بتكليف من مكتب الإرشاد، كما تولى السلفى السيد خليفة منصب الوكيل الثانى للجنة فى إطار معاهدة تقسيم الغنائم بين الإخوان والسلفيين، والمشاركة فى السيطرة على مفاتيح الأمن القومى لمصر .

- ولأن خريطة توزيع الغنائم والسيطرة على اللجان تم رسمها داخل وكر العصابة الإخوانية فى المقطم فقد تم الحرص

علـى تواجـد قيـادى إخوانـى، إمـا مـن مكتـب الإرشـاد أو مجلـس شـورى الإخـوان فـى كل لجنـة مـن اللجـان، حتـى يكـون عـين داخـل اللجنـة وينقـل التكليفـات الإخوانيـة ويكتـب تقاريـر خاصـة عمـا يـدور فـى اللجنـة بعيـدًا عـن التقاريـر التـى يعدهـا موظفـو الأمانـة العامـة المشـرفون علـى هـذه اللجـان .

- وكان لافتًـا أن الدكتـور وحيـد عبـد المجيـد والـذى فـاز بمقعـده فـى قائمـة دائـرة وسـط القاهـرة بمعاونـة الصديـق والحليـف الإخوانـى تـولى وكالـة لجنـة العلاقـات الخارجيـة ليصبـح مرؤوسـاً للقيـادى الإخوانـى الدكتـور عصـام العريـان الطبيـب، والـذى ليـس لـه أدنـى علاقـة بالسياسـة الدوليـة والعلاقـات الخارجيـة ورفـض وحيـد عبـد المجيـد الانضمـام لخنـدق المقاطعـين مـن نـواب الأحـزاب المدنيـة .

- واسـتمرت عمليـة توزيـع الغنائـم حيـث تـم اختيـار الدكتـور يونـس مخيـون القيـادى بحـزب النـور السـلفى والـذى يـرأس الحـزب حاليًـا عضـواً باللجنـة العامـة للمجلـس، وأيضـاً عضـواً بلجنـة القيـم المكلفـة بمحاسـبة النـواب كمـا تم اختيـار صديـق الإخـوان في هـذا الوقـت الدكتـور عمـرو حمـزاوى عضـو باللجنـة التنفيذيـة للشـعبة البرلمانيـة .

- وقـد وصـف البعـض مـا تم بـين الإخـوان والسـلفيين برعايـة خـيرت الشـاطر مـن وراء السـتار بأنهـا أشـبه بمعاهـدة

إخوانيـة – سـلفية أو معاهـدة مرسـى – عبـد الغفـور نسـبة إلى محمـد مرسـى رئيـس حـزب الحريـة والعدالـة، وعمـاد عبـد الغفـور رئيـس حـزب النـور السـلفى وقتهـا، والـذى أصبـح مسـاعدًا للمعـزول بقصـر الاتحاديـة وجـرت مكافآتـه ومسـاعدته فـى تأسـيس حـزب سـلفى جديـد هـو الوطـن، وكان ضمـن التحالـف المزعـوم لدعـم الشـرعية بعـد سـقوط الإخـوان مـن الحكـم .

الجنزورى والإخوان

- لقد عاصرت الدكتور كمال الجنزوري، رئيسًا للوزراء في عهدين؛ الأول في عهد الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، ولم تسجل له مضابط مجلس الشعب في الفترة، التي قضاها رئيسًا للوزراء أية انتقادات لسياسات مبارك في أحاديثه، تحت قبة مجلس الشعب والشيء الوحيد، الذي كان يميزه عن رؤساء الوزراء السابقين أنه كان يلقي بيانات الحكومة وبرنامجها من الذاكرة، وكان يجيد حفظ وذكر الأرقام، دون أن يراجع أي ورقة من الأوراق؛ لأنه كان يعلم أيضًا أن غالبية النواب الجالسين، وهم يستمعون إليه، ليس لديهم علم بهذه الأرقام، وما دون ذلك، فلم تكن لديه وقتها أية مزايا أخرى.
- واختار الدكتور كمال الجنزوري طريق الصدام مع نواب مجلس الشعب، وخاصة كبيرهم وقتها، وزعيم الأغلبية الراحل كمال الشاذلي، واستخدم الجنزوري وزيره المقرب والمدلل وقتها المستشار طلعت حماد، وزير شئون مجلس الوزراء، الذي اتخذ قرارًا أغضب النواب، بعد أن قرر

دخـول النـواب لمقـر مجلـس الـوزراء مـن البـاب الخلفـي، وليـس البـاب الأمامـي وكما تسـبب هامـان في ضيـاع فرعون، فقـد تسـببت ممارسـات طلعت حماد في ضيـاع رئيس الوزراء، الدكتـور كمـال الجنـزوري، وكثـيرون يعلمـون هـذه الواقعـة.

- كمـا تعـددت الروايـات حـول أسـباب الخـروج الأول للدكتور كمـال الجنـزورى مـن رئاسـة الحكومـة في عهـد مبـارك، وهنـاك واقعـة مشـهودة لـه في آخـر يـوم لـه في رئاسـة الحكومـة، وهـو يـوم افتتـاح الـدورة البرلمانيـة الجديـدة لمجلـس الشـعب، وجلس في قاعـة رئيس الجمهورية، وسـأل الرئيـس مبـارك وقتهـا؛ ما هـي تكليفات سـيادتك للحكومة، فـرد عليـه بعبـارة واحـدة: سـوف أبلغهـا لرئيـس الحكومـة الجديـد، وبعـد انتهـاء الرئيـس مبـارك مـن إلقـاء خطابـه، ولأول مـرة، وفـى سـابقة تشـهدها قاعـة مجلـس الشـعب، تم إغـلاق أبـواب القاعـة، وتم رفـض خـروج الدكتـور كمـال الجنـزوري مـن القاعـة، ومعـه الوزيـر طلعـت حمـاد أيضًـا.

- ومـن بـين الروايـات، الـتي تحـدث عنهـا نـواب الشـعب أيضًـا، أن الدكتـور كمـال الجنـزوري انتقـد عـدم قيـام مبـارك بتعيـين نائـب لـه، وخاصـةً بعـد حـادث بورسـعيد، واعتـداء أحـد المواطنـين علـى موكـب الرئيـس مبـارك، وقـال الجنـزورى: «لقـد طلبنـا مـن الرئيـس مـرارًا وتكـرارًا بتعيـين نائـب، ورفـض، هـو مسـتني إيـه؟ وروايـة أخـرى حـول ارتبـاط أزواج بنـات رئيـس الـوزراء ببعـض أعمـال

البيزنس الخاص، وأن تقارير الأجهزة الرقابية تم رفعها حول هذه الممارسات والتصرفات.

- وظل بعد الخروج الأول الدكتور كمال الجنزوري بعيدًا عن الأضواء لسنوات طويلة، حتى تم استدعاؤه من جديد عقب ثورة ٢٥ يناير في عهد المجلس العسكري، ومن جانب المشير محمد حسين طنطاوي؛ لتوليه رئاسة الحكومة بعد أن أعلنت جماعة الإخوان وقتها دعمها وتأييدها لتولى الجنزوري رئاسة الوزراء ليس حبًا في الجنزورى، ولكن كراهية في مبارك ونظامه، وباعتبار الجنزورى كان عدوًا لمبارك ونظامه، وأن إسناد رئاسة الحكومة له يدخل في إطار الثأر، وتصفية الحسابات مع نظام مبارك بإعادة أعداء وخصوم هذا النظام.

- وفى أول ظهور للدكتور كمال الجنزورى، تحت قبة مجلس الشعب في البرلمان اللقيط؛ برلمان عصابة الإخوان والسلفيين، وكان ذلك في الجلسة الثانية يوم ٣١ يناير ٢٠١٢، وقف مرتديًا زى الشيخ الجنزورى قائلا: «سبحان الله أن أرى اليوم وجوهًا، غير الوجوه فسبحان الله»، وضجت القاعة بالتصفيق الحاد من نواب الإخوان والسلفيين، وواصل حديثه، قائلا: لقد وقفت هنا لعقدين متتاليين، حضرت البرلمان الأول في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣، ثم البرلمان الثاني في عام ١٩٨٤، وكان الانتخاب على أساس القائمة ثم ١٩٨٧ ثم ١٩٩٠ ثم

١٩٩٥، والحمد لله فرحت لأرى ما سمعت، وما رأيته بعد اليوم أرى وجوهًا كثيرة.

- وقال الجنزورى، مخاطبًا الإخوان اليوم: أرى وجوهًا كثيرة، كان الحديث عنها محرمًا، ووجوهًا أخرى مناضلة، وكانوا قد استبعدوا؛ لأنهم مناضلون، أصحاب كلمة ووجوه أهل فكر، جاءوا لينضموا إلينا هنا، ثم أنا معكم؛ فلقد ظلمت مثلكم، وضجت القاعة أيضًا بالتصفيق، رغم أن الجنزورى وصف أعضاء الجماعة الإرهابية بأنهم مناضلون وأصحاب كلمة، وأنهم ظلموا، فهل ما زال الجنزورى على موقفه وكلماته التي سجلتها له هذه المضبطة أم عليه أن يجرى مراجعة فكرية هو الآخر.
- وتحدث الدكتور كمال الجنزورى، كاشفًا عن أسباب غضبه من نظام مبارك، أنه الوحيد الذي من ١٢٠ وزيرًا ورئيس وزراء، ولم يحصل على وسام أو وظيفة أو حتى كلمة شكر، واستمرت هوجة التصفيق الحاد من نواب الإخوان، وواصل الجنزورى حديثه عن نفسه وإنجازاته، التي أخفاها سنوات طويلة قائلا: لقد رفضت تحويل الدين العسكري الأمريكي ليكون دينًا تجاريًا، وذلك في عام ١٩٨٩؛ لأن الأمريكان كانوا يريدون هذا، ولو تم وشنت حرب العراق على الكويت، ما وجد الأمريكان شيئًا يرفعونه عن مصر كدين.

- وذكر الدكتور كمال الجنزورى؛ لقد كنت الوحيد وباقي من الستة اثنان، والأربعة توفاهم الله، دون أن يذكر الأسماء، وكانت نتيجة رفض تحويل هذا الدين أنه عندما شبت الحرب في أغسطس عام ١٩٩٠، والأمريكان أرادوا أن يعطوا مصر شيئًا، فلم يجدوا هذا الدين، وذلك يرجع إليّ أيضًا، وعلمت أن هناك بعض الأمراء يريدون أن يبنوا ما يُسمى محمية على جزيرة الدهب، دون استئذان، ودون الرجوع لأحد فأصدرت قرار رئيس الوزراء بعد ١٤٤ محمية من أسوان إلى رشيد إلى دمياط، لا يجوز البناء عليها أو التصرف فيها، وإحدى هذه المحميات يحاكم فيها البعض اليوم قاصدًا محمية البياضية بالأقصر، والتي كان يحاكم فيها المرحوم الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق، والدكتور يوسف والى، نائب رئيس الوزراء، ووزير الزراعة السابق.

- وتباهى الدكتور الجنزورى بنفسه، وهو يتحدث في حضرة برلمان العصابة اللقيط، قائلا في عام ١٩٩٥: كانت بعثة الحج ٢٧٧ شخصًا، وعندما ترأست الوزارة في عام ١٩٩٦، وجدت ٢٠٠ من أفراد هذه البعثة من نواب مجلس الشعب، لا يوجد أحدهم في هذا المجلس، وفي عام ١٩٩٦ صارت البعثة ٢٧ شخصًا، ولم تضم عضو مجلس شعب واحداً، وآخر الأمر رفضت أن أرافق رئيس وزراء إسرائيل من مطار النزهة برأس التين، وكان

هـذا سـبب إنهـاء عملـي ، وضجـت القاعـة بالتصفيـق أيضًـا.

- وكانـت هـذه الخطبـة العصمـاء بدايـة فـترة الغـزل بـين الجنـزورى والإخـوان، الـتي لم تـدم طويـلا، حيـث انقلـب الإخـوان علـى الدكتـور كمـال الجنـزورى سـريعًا؛ تنفيـذا لتعليمـات مكتـب الإرشـاد، الـتي بـدأت بمقاطعـة الاجتماعـات، الـتي دعـا إليهـا نـواب مجلـس الشـعب بعقـد لقـاءات مـع نـواب كل محافظـة مـن المحافظـات، ورفضـوا حضـور هـذه اللقـاءات، وبـدأت المقاطعـة والقطيعـة بـين الطرفـين، وقـرر الإخـوان تنفيـذ مخطـط مضايقـة وزراء الحكومـة تحـت القبـة في مواقـف كثـيرة.

- وإزاء هـذه التصرفـات الصبيانيـة مـن نـواب الإخـوان تجـاه الحكومـة، قـرر الدكتـور كمـال الجنـزورى مقاطعـة حضـور جلسـات هـذا البرلمـان اللقيـط، حتـى تمّ حلـه، وظهـرت قضيـة تهديـده للدكتـور الكتاتنـى، رئيـس البرلمـان اللقيـط، بـأن قـرار حـل هـذا البرلمـان في مكتـبي أو في درج مكتـبي، حيـث أن الجنـزورى لم يؤكـد أو ينفـى هـذه المقولـة، حتـى يومنـا هـذا؛ لأنـه يعلـم أن قضـاء مصـر الشـامخ مسـتقل، وأن حكـم حـل هـذا البرلمـان اللقيـط؛ برلمـان العصابـة، كان في ضمـير قضـاة المحكمـة الدسـتورية، وليـس في درج الدكتـور كمـال الجنـزوري.

- ولعل أغرب ما حدث بعد الخطبة العصماء للجنزورى، ومغازلته للإخوان الإرهابيين، أن تأتى له صفعة مدوية من جانب أحد عتاة الإرهاب، تحت القبة، وهو النائب الهارب حاليًا، خارج مصر، ممدوح اسماعيل؛ ليقول للجنزورى؛ إنك ظللت عشرين سنة خادمًا مطيعًا لحسني مبارك الطاغية، ثم أقالك، ولم تستقل حتى تأتى إلينا بصورة الشجاع البطل، ووصل التطاول من الإرهابي الهارب؛ ليصف وزير الداخلية وقتها اللواء محمد إبراهيم يوسف بعبارة: «عامل فيها عنترة»، واتهم فتحي سرور الفقيه القانوني بأنه «سبة في تاريخ برلمان الثورة؛ لوجود صورته في متحف المجلس».

- والإهانة للجنزورى، لم تتوقف عن هذا الحد، بل إن النائبة الإخوانية عزة الجرف، والمعروفة بالست أم أيمن، وصفت حديث الجنزورى بأنها عندما ذهبت إلى بيتها، وقرأت هذا البيان مرة أخرى، فوجدته ينطبق عليه قول: «من كل فيلم أغنية».

- فالجنزورى، الذي وقف يتسول عطف وتعاطف وتصفيق أعضاء برلمان العصابة، لم يتخيل للحظة واحدة أن شعب مصر العظيم، سوف يطيح بهذه العصابة من فوق مقاعد القاعة المقدسة، وأن محاولات الجنزورى نفسه، للعودة من جديد للمشهد السياسي، تحت زعم تشكيل قائمة وطنية موحدة، يقودها لبرلمان ثورة يونيو، سوف تبوء

بالفشــل؛ لأن الجنــزورى كان مطيعًــا لمبــارك، ثــم انقلــب عليــه، ومطيعًــا للإخــوان، ثــم انقلــب عليهــم، وانقلبــوا عليــه، وكمــا قــال إبراهيــم، عليــه الســلام، لربــه: «لا أحــب الآفلــين، فشــعب مصــر، لا يحــب المتقلبــين والمتحولــين».

الرقابة وتصفية الحسابات

- الرقابـة والتشـريع، هــي المهمـة الوحيـدة والرئيسـية والدسـتورية لجميـع البرلمانـات في العـالم، بـل مـن أجلهـا أنشـئت البرلمانـات أو المجالـس النيابيـة، ونائـب البرلمـان يتطلـب منـه الإلمـام بهـذه المهمـة، الـتي يمارسـها، خاصـةً إذا كان نائبًـا جديـدًا لأول مـرة في حياتـه يكتسـب عضويـة البرلمـان أو بمعنـى آخـر، كمـا يـردد في الصحـف(KG1) برلمـان؛ ولأن برلمـان الإخـوان والسـلفيين ضـم في عضويتـه مـا يزيـد علـى ٤٠٠ نائـب، مـن بـين ٥٠٨ نـواب يكتسـبون عضويتـه لأول مـرة، دون التـدرج في أي مجالـس مـن قبـل، ومنهـا المجالـس المحليـة كبدايـة السـلم للعمـل السياسـي والبرلمانـي، فإنهـم لم يسـعوا لاكتسـاب المهـارات، والخبرات البرلمانيـة، الـتي تؤهلهـم لممارسـة دورهـم، وخاصـةً الرقابـة البرلمانيـة علـى أعمـال الحكومـة، ولم ينفـذوا الحديـث النبـوي الشـريف: «اطلبـوا العلـم مـن المهـد إلى اللحـد»، واطلبـوا العلـم ولـو في الصـين وتسـابقوا، دون معرفـة وإلمـام لممارسـة مهمـة الرقابـة البرلمانيـة، واهتمـوا بالكـم علـى

حساب الكيف، ووصلت عدد طلبات الإحاطة والأسئلة والاستجوابات، التي قدمت خلال فترة عضوية البرلمان من نواب الإخوان والسلفيين إلى ما يزيد على ٨ آلاف سؤال و ٥ آلاف طلب إحاطة، ونحو ١٥٠٠ استجواب وهى أرقام غير مسبوقة في تاريخ الحياة النيابية لمصر، منذ عام ١٨٦٨، وحتى آخر برلمان في عهد الرئيس السابق مبارك...

- والأمر الغريب، الذي سجله المراقبون البرلمانيون للدور الرقابي لهذا البرلمان أن نواب الإخوان والسلفيين مارسوا هذا الدور من أجل تصفية الحسابات مع النظام السابق، دون السعي نحو البناء والإصلاح، ورفعوا شعار الرقابة من أجل الرقابة، وليس الرقابة من أجل الإصلاح، وتصحيح المسار، خاصة أن حكومة الإنقاذ، التي رأسها الدكتور كمال الجنزورى، رئيس الوزراء، والتي خضعت لسيف الرقابة، كانت حكومة مؤقتة، أشبه بحكومات تسيير الأعمال، وليست مسئولة عن أعمال الحكومات السابقة، قبل ثورة ٢٥ يناير؛ لانتقاء صفة المسئولية التضامنية؛ نظرًا لسقوط نظام الحكم.

- وكان الهدف الحقيقى لنواب الإخوان والسلفيين، بعد انتهاء شهر العسل مع تلك الحكومة، التي باركوها وأيدوها في بداية تشكيلها هي العمل على إسقاطها بكافة الطرق المشروعة، وغير المشروعة؛ لتشكيل حكومة

إخوانيــة وســلفية؛ لأن بريــق الســلطة ســطع في عيــون قيـادات الإخـوان والسـلفيين، وبـرز علـى السـطح أيضًـا، مـا يُسـمى بفرقـة عبـده مشـتاق، ممـن يرغبـون في حمـل لقـب «وزيـر»، لأن لقـب نائـب، ليـس كافيًـا لتحقيـق الأحـلام وجـني الغنائـم الماديـة والعينيـة والسياسـية.

- والأمـر الأكثـر غرابـة أن البرلـمان منـح نفسـه حقوقًـا، لم يحصـل عليهـا، طبقًـا للإعـلان الدسـتوري الصـادر في ٣٠ مـارس ٢٠١١ والمنشـأ لوجـوده، بـل إن البرلـمان مـارس عملـه، طبقًـا للائحـة الداخليـة السـارية منـذ عـام ١٩٧٩، والمسـتمدة مـن دسـتور ١٩٧١ الـذى أسـقطته ثـورة ٢٥ يناير، وأصـر برلـمان الإخـوان والسـلفيين علـى أنـه صاحـب الحـق في سـحب الثقـة مـن الحكومـة المؤقتـة، وأضـاع وقتًـا طويـلا مـن أجـل مناقشـة برنامجهـا المرفـوض مبدئيًـا مـن جانبهـم، وتبـارى وتنافـس نـواب الإخـوان والسـلفيين في اسـتعراض عضلاتهـم علـى وزراء الحكومـة، والدخـول في صـدام معهـا، دون أدنـى مراعـاة لمطالب الشـعب، وشـباب الثـورة وتحولت جلسـات البرلـمان إلى مـا يشـبه حلبـة المصارعـة والملاكمـة، وكلمـا زادت عـدد الجلسـات البرلـمان زادت المكافـآت الماليـة للنـواب مـن الخزينـة المصريـة الخاويـة، دون انطـلاق صـوت نائـب إخوانـي أو سـلفي، يعلـن تبرعـه بالمكافـات الماليـة، وبـدل الجلسـات واللجـان لصـالح شـهداء أو مصابـي الثـورة.

- وحتى لا نتهم بالانحياز أو عدم الإنصاف إزاء تقييم ورصد الدور الرقابي لبرلمان الإخوان والسلفيين، فإننا من واقع مضابط هذا البرلمان، نقدم بعض الأمثلة التي تؤكد أن الرقابة كانت من أجل تصفية الحسابات ونبش الماضي، بدلا من بناء المستقبل، وتحت شعار «أنا أعارض إذن أنا إخواني أو سلفي» ورحم الله فرسان الرقابة البرلمانية الحقيقية في برلمانات سابقة، نذكر منهم الدكتور محمود القاضي، والمستشار عادل عيد، والمحامي كمال خالد، والدكتور محمد حلمي مراد، وإبراهيم شكري، وجلال غريب وغيرهم، ولو طالعوا سيرة هؤلاء من المضابط بمكتبة البرلمان، بالدور الخامس؛ لعرفوا الطريق الصحيح نحو الرقابة البرلمانية، من أجل البناء، وليس من أجل الهدم وتصفية الحسابات، وهذه الأمثلة لنماذج الاستجوابات وطلبات الإحاطة والأسئلة من نواب الإخوان والسلفيين؛ نواب برلمان العصابة.

- فقد كشفت مضبطة الجلسة العشرين، بتاريخ ١٩ فبراير سنة ٢٠١٢، عن تقدم العضو الإخواني، الدكتور أكرم الشاعر، رئيس لجنة الصحة بالبرلمان، باستجواب لكل من رئيس الوزراء ووزيري العدل والداخلية، عن توزيع أراضى الخريجين ببورسعيد، خلال عهد النظام السابق، وهو يعلم وكان عضوًا ببرلمان ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ أن حكومة الدكتور كمال الجنزورى، ليست مسئولة عن

هـذا العمـل، وأن هـذا الاسـتجواب هدفـه تصفيـة حسـابات مـع أحـد نـواب بورسـعيد عـن الحـزب الوطـني المنحـل في برلمـان ٢٠٠٥ – ٢٠١٠، وفـاز علـى الشـاعر في انتخابـات ٢٠١٠، وليـس هدفـه الصـالح العـام، خاصـة أن هنـاك مئات الشـباب اسـتفادوا مـن هـذه الأراضـي، ويسـعى لتوزيعهـا علـى شـباب الإخـوان.

- وكشـفت مضبطـة الجلسـة الثامنـة والعشـرين في ٢٦ فبرايـر ٢٠١٢ عـن تقـدم النائـب الإخوانـي فهمـي عبـده مصطفـى باسـتجواب لوزيـر الكهربـاء، حـول وجـود مخالفـات في مشـروع منخفـض القطـارة، وهيئـة المحطـات المائيـة وهيئـة الطاقـة الجديـدة، دون أن يرصـد طبيعـة هـذه المخالفـات ويحددهـا، ولكـن الهـدف، هـو شـهوة الرقابـة البرلمانيـة بهـدف تصفيـة الحسـابات.

- كمـا سـجلت نفـس المضبطـة اسـتجوابًا مقدمًـا مـن النائـب أشـرف بـدر الديـن القيـادي في الحريـة والعدالـة، ووكيـل لجنــة الخطـة والهـارب حاليًـا خـارج مصـر، والصـادر ضـده أحـكام قضائيـة وكان نائبًـا ببرلمـان ٢٠٠٥ – ٢٠١٠، وتعـرض لجـزاء مـن لجنـة القيـم في هـذا البرلمـان؛ بسـبب رفـع الحـذاء في وجـه نـواب الأغلبيـة وقتهـا، حيـث وجـه اسـتجوابًا لرئيـس الـوزراء حـول مـا أسـماه إهـدار المـال العـام في الحسـابات والصناديـق الخاصـة، دون أن يحـدد وقائـع بعينهـا، وبعـد أن تولـت حكومـة الدكتـور هشـام قنديـل

الإخوانيــة مقاليــد الســلطة التنفيذيــة، لم تعثــر علــى أى وقائـع لإهـدار المـال العـام، ولم تتخـذ أى خطـوات لتصحيـح مســار هــذه الصناديــق.

- وفــى نفــس المضبطــة، ومــن أغــرب الاســتجوابات، الــتي سـجلها تاريـخ البرلمـان المصري؛ الاسـتجواب الموجـه لرئيس الـوزراء مـن النائـب الإخوانـي، علـى درة، لرئيـس الـوزراء، حــول عــدم تسـوية أوضـاع الحاصلـين علـى مؤهـلات عليـا بهيئــة قنــاة السـويس، رغـم أن تلـك المشـكلة يعانــى منهــا قطـاع كبـير مـن المصريـين، ولا تشـكل واقعـة اتهـام؛ لأن الاســتجواب أرقــى درجــات المســاءلة للحكومــة.
- وفــى نفــس المضبطــة، وجــه النائــب الســلفي محمــد عطيــة، اسـتجوابا لوزيـر الكهربـاء، حــول عــدم تنفيـذ خطــة وزارة الكهربــاء؛ لإنــارة ٢٤ تابعًــا صغـيرًا، وتدعيـم أربــع قــرى وإحـلال وتجديـد شـبكات ٣٥ قريــة، وهــذا الموضـوع يصلـح للمناقشـــة داخـــل المجلـــس المحلـــى لمحافظـــة النائـــب، وليــس تحــت قبــة مجلــس الشــعب.
- وفــى مضبطــة الجلســة الخامســة والثلاثــين، ســجلت تلــك المضبطــة يــوم ١٣ مــارس ٢٠١٢ بيانًــا عاجــلا للعضــو القيادي بحــزب الحريــة والعدالــة، الدكتــور محمــد البلتاجــي، حــول عــدم الحفــاظ علــى أمــن وكرامــة أعضــاء المجلــس، وصعوبــة وصـــول النـــواب إلى موقـــع المجلـــس؛ بســـبب تظاهـــرات

المواطنين، أصحاب المطالب، والغريب بعد أسابيع قليلة، قاد هو عده مظاهرات أمام المجلس وداخل ميدان التحرير، واستغل تلك المظاهرات لتحقيق مصالح جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، وهو صاحب مقولة؛ عودة المعزول مرسى مقابل وقف الإرهاب على أرض سيناء في التو واللحظة.

- ومن أغرب وقائع الرقابة أو مهازل الرقابة البرلمانية لنواب الإخوان والسلفيين، ما سجلته مضبطة الجلسة السادسة والثلاثين يوم ١٣ مارس ٢٠١٢، بتقديم بيان عاجل، تحدث فيه ٢٩ نائبًا إخوانيًا وسلفيان، من أبرزهم صبري عامر وحسن أبو شعيشع وأيمن صادق وأحمد دياب، حول ما ادعوه بشأن قيام ضابط من الأمن الوطني بالاندساس وسط المتظاهرين، أمام أبواب البرلمان والسماح بإدخال ٥ من المتظاهرين، ثبت بعد ذلك بعضهم مسجل خطر، بل ووصل الأمر لتشكيل لجنة تقصى حقائق من لجنة الأمن القومي، ولم نعرف حتى الآن ما توصلت إليه اللجنة، لأن اتهامات نواب الإخوان السلفيين ثبت أنها فشنك واتهامات إعلامية؛ بهدف النيل من جهاز الأمن الوطني، وتصفية حسابات معه، ليس أكثر.

- وسجلت مضبطة الجلسة السابعة والثلاثين في ١٩ مارس ٢٠١٢ استجوابًا هزليًا للنائب أحمد خليل عبد

العزيز، موجه لوزير الداخلية، حول وجود ضباط بالخدمة، متهمين بقتل الثوار، مستشهدًا بالبلاغ رقم ٣٧ لسنه ٢٠١٢، وثبت عدم صحة هذا البلاغ، وعدم صحة الوقائع، ولم يقدم دليل عليها بالمذكرة الشارحة للاستجواب، سوى تصفية الحسابات، وتنفيذ خطة تفريغ جهاز الأمن الوطني من أجل سيطرة العصابة الإخوانية .

- وسجلت مضبطة الجلسة الثانية والأربعين في ٢٨ مارس استجوابًا للنائب السلفي وليد عبد الأول محروس، موجه لوزير التعليم العالي، حول تعيين معيدين بكلية طب بشرى سوهاج، رغم أن قرارات التعيين تصدر من مجلس الكلية، وأن الاستجواب هدفه تعيين عدد من الخريجين، ممن ينتمون لحزب النور، دون حصولهم على التقديرات العلمية المطلوبة للتعيين.

- بل إن تصفية الحسابات امتدت لتشمل عدد من وزراء حكومة الدكتور كمال الجنزورى، رغم تحملهم مسئولية وطنية في ظروف صعبة، وسجلت مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين فى ٢٩ مارس ٢٠١٢، اتهامًا غير صحيح، صدر من نائب الإخوان أشرف بدر الدين؛ بشأن تقاضى الوزراء مكافآت وحوافز من أموال الصناديق الخاصة، مما دفع الوزراء للانسحاب من القاعة، وجاء الدليل القاطع على لسان الدكتور سعد الكتاتنى، رئيس المجلس بإعلان أن ما قدمه النائب أشرف بدر الدين

لـه مـن مسـتندات لا تتضمـن أسمـاء الـوزراء أو اسـم أى وزيـر، وأجـبره علـى الاعتـذار للـوزراء، وقـدم الاعتـذار، وعـاد الـوزراء للقاعـة مكرمـين مرفوعـي الـرأس .. وتم توجيـه لـوم حزبـي وإخوانـي شـديد، بعـد ذلـك للنائـب أشـرف بـدر الديـن.

- وسـجلت مضبطـة الجلسـة الخامسـة والأربعـين في ٨ أبريـل ٢٠١٢، اسـتجوابًا للنائـب السـلفي محمـد عبـد المجيـد زعفـان لوزيـري الخارجيـة والداخليـة، حـول قيـام سـفارتي سـنغافورة وروسـيا بوضـع أعمـدة حديديـة في الشـارع، ممـا يعـرض المواطنـين للخطـر، دون أن يعـرف النائـب الحقـوق الدبلوماسـية للسـفارات الأجنبيـة، وأن هـذا الأمر لا يسـتحق اسـتجوابًا، بـل وفـى نفـس الجلسـة، قـدّم اسـتجوابًا آخـر، حـول تقاعـس الحكومـة عـن تحريـك الدعـوى الجنائيـة ضـد إنجلـترا وألمانيـا وإيطاليـا؛ لـزرع الألغـام بالصحـراء الغربية .

- أمـا عـن مناقشـات البرلمـان لبرنامـج حكومـة الدكتـور كمـال الجنـزورى، فحـدّث ولا حـرج، قـد اسـتمرت المناقشـات علـى مـدار ١٢ جلسـة، تحـدث خلالهـا ٣٧٧ نائبًـا، قـرر منهـم ٣٤٧ نائبًـا رفـض هـذا البرنامـج، دون أن يكلـف بعضهـم نفسـه عنـاء قـراءة هـذا البرنامـج، ومـا تضمنـه مـن حلـول للمشـاكل ومقترحـات لمواجهـة التحديـات، ولكـن الرفـض مـن أجـل الرفـض، كان هـو الشـعار الأعلـى والأقوى تحـت قبـة البرلمـان، وضيـاع هـذا الوقـت، الـذي هـو ملـك

للشعب، وليس للنواب، الذين حصلوا على مكافآت عضوية، وبدل جلسات، تجاوزت لكل نائب في رفض برنامج الحكومة، ما يزيد على ٥ آلاف جنيه، أي أن ميزانية الدولة تحملت ما يقرب من ٥ ملايين جنيه، كانت تكفى لتوصيل الصرف الصحي لعدد من القرى أو تحسين رغيف الخبز أو لتوفير أسطوانات البوتاجاز.

- هذه مجرد أمثله قليلة على ما سجلته مضابط هذا البرلمان لرقابة نواب الإخوان والسلفيين على أعمال الحكومة، والبواعث والدوافع الحقيقية وراءها، فبعضها يكشف عن سوء نية مقدميها، ورغبة في تصفية الحسابات، والبعض الآخر يكشف عن سوء جهل بمعاني أدوات الرقابة البرلمانية، وأهدافها، وخاصة الاستجوابات، مما دفع أحد النواب في إحدى الجلسات؛ ليطالب إخواني أن يوجه استجوابًا لرئيس الوزراء السابق، الدكتور كمال الجنزورى؛ لماذا لم يطلق عليه عند ولادته اسم بديع الجنزورى، نسبة إلى مرشد عام جماعة الإخوان محمد بديع؟ وقال لنائب سلفي؛ لماذا لا يتم استجوابه على عدم إطلاق لحيته.

تشريعات ضد الدستور

- أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصًا على سلامة الوطن والنظام الجمهوري، وأن أرعى مصالح الشعب، وأن أحترم الدستور والقانون .. هذا هو القسم الدستوري، الذي أداه نواب الإخوان والسلفيين، قبل مباشرة مهامهم البرلمانية، إلا أن مع أولى الممارسات التشريعية لهم، خالفوا هذا القسم، وقدموا مقترحات تشريعية تخالف الدستور، ولم يستمعوا لصوت العقل، ولم يستجيبوا لنصائح رجال القانون وفقهاء الدستور، ومضوا في طريقهم، وكانت الطامة الكبرى للمصريين، عندما أقر نواب الإخوان والسلفيين في الجلسة الثالثة والخمسين، عصر يوم الخميس الموافق ١٢ أبريل ٢٠١٢، اقتراحًا بمشروع قانون مقدم من النائب عصام سلطان، نائب رئيس حزب الوسط والإخواني السابق، ومعه النائب السلفي ممدوح إسماعيل بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنه ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، والذي عرف إعلاميًا بقانون العزل السياسي، والأول

محبوس، والثاني هارب ومتعوس.

- وصدر هذا القانون تفصيلا لأشخاص محددين، بل لشخص بمفرده، ألا وهو الراحل اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية السابق؛ لأنه تجرأ وقرر التقدم للترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، ورغم صيحات التنديد من مغبة صدور هذا التشريع المخالف للدستور، فإن صوتًا برلمانيًا ينتمي للأسرة القضائية، ألا وهو المستشار محمود الخضيري، رئيس اللجنة التشريعية بهذا البرلمان، والذي نجح بمساعدة صديق، هم، الإخوان والسلفيون، قال بأعلى صوته: نحن برلمان الثورة ونصدر التشريعات باسم الشرعية الثورية، وليست الشرعية الدستورية، رغم أنه نجح بمظلة الشرعية الدستورية، بل والغريب أن أصوات عاقلة استشهدت بآيات القرآن الكريم؛ لمنع صدور التشريع الظالم، عندما قال النائب الدكتور جمال على أحمد على حسان في مضبطة الجلسة الثالثة والخمسين، وقبل التصويت على القانون، مستشهدًا بالآية القرآنية: «عسى ربكم أن يهلك عدوكم ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون» صدق الله العظيم، مشيرًا إلى أن الله، سبحانه وتعالى، ما كان ليسقط دولة ظلم، حتى يقيم دولة ظلم غيرها، ولكن لا حياة لمن تنادى .. وسقطت دولة الإخوان بثورة ٣٠ يونيو وصدقت مقولة هذا النائب.

- ومن الغرائب أن النائب السلفي على محمد محمد ونيس، والذي اتُهم قضائيًا في جريمة مخلة بالشرف، وارتكب فعلا فاضحًا في الطريق العام، تحدث في نفس الجلسة، مطالبًا باقتلاع الفساد من أرض مصر، ومؤيداً هذا التشريع، وكان هذا النائب منبعًا للفساد.

- والغريب أن هذا التشريع قدم يوم ١٩ أبريل وصدر ٢٢ أبريل، حيث عقد المجلس جلسات متتالية ومتواصلة من أجل إصداره، على وجه العجلة والسرعة، ولم يسجل امتناعه عن التصويت، سوى النائب محمد أنور السادات في مضبطة الجلسة الثالثة والخمسين مشيرًا إلى وجود شكوك حول دستورية هذا التشريع؛ لخروجه على مبادئ التجرد والعمومية، وعاد هذا النائب لبرلمان ثورة ٣٠ يونيو؛ لأنه كان حريصًا على الدستور .

- وواصل المجلس مساعيه لسرعة تصديق المجلس الأعلى للقوات المسلحة عليه، حيث سجلت مضبطة الجلسة التاسعة والخمسين في ٢٢ أبريل ٢٠١٢ تصريحًا للدكتور محمد سعد الكتاتني، رئيس هذا البرلمان، يعلن فيه أن هذا القانون لقى ترحيبًا واسعًا في الشارع المصري؛ لأنه اعتبر هذا القانون تصحيحًا للمسار وتحقيقًا لهدف من أهداف الثورة، حتى صدر حكم المحكمة الدستورية العليا، بعدم دستورية هذا القانون ووجهت صفعة قوية قضائية لنواب الإخوان والسلفيين الذين قدموا وناقشوا

وأصدروا وهللوا لهذا القانون، غير الدستوري، وتقديم التشريعات المخالفة للدستور المناهضة للقسم الدستوري.

- والتشريعات ضد الدستور من نواب الإخوان والسلفيين، شملت أيضًا تقدم نواب حزب النور والجماعة الإسلامية، خاصة نزار غراب وعامر عبد الرحيم على تقديم اقتراح تشريعي بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية؛ لفتح الباب على مصراعيه؛ لإخراج المتطرفين دينيًا، والذين ارتكبوا جرائم قتل في الثمانينيات من السجون، ورغم أن الاقتراح، لم يتم إصداره؛ بسبب عدم دستورية البرلمان، فإن رئيس الجمهورية محمد مرسى استخدم صلاحياته الدستورية، بعد ذلك في العفو عن هؤلاء المتهمين وإخراجهم من السجون، وأودعهم أرض سيناء لتنفيذ عمليات إرهابية.

- كما أصدر البرلمان تعديلا على قانون الانتخابات الرئاسية، يفرض حظرًا على تولى أعضاء اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، أى مناصب بعد تركهم مواقعهم في اللجنة، حيث قضت المحكمة الدستورية أيضًا، بعدم دستورية هذا القانون.

- وسلسلة التشريعات غير الدستورية، شملت مقترحات تشريعية بخفض سن الزواج إلى ١٢ عامًا، وتمادى البعض بعد ذلك من داخل الجمعية التأسيسية للدستور لجعلها ٩ أعوام.

- ولم يتوقف الأمر عند التشريعات المخالفة للدستور، بل امتد لإصدار تشريعات تحقق مصالح سياسية خاصة للإخوان والسلفيين، حيث تم إصدار تشريع بتأجيل الانتخابات العمالية ومد الدورة النقابية لمدة ٦ شهور؛ خشية أن يخسر ممثلو الإخوان والسلفيين هذه الانتخابات العمالية.

- وأصدر البرلمان تشريعًا بتعديل قانون التعليم بجعل الثانوية العامة عامًا واحدًا، بدلا من عامين، وعدم الأخذ برأي الخبراء والمتخصصين والإصرار على تطبيقه على الفور، دون فترة انتقالية، وعند التطبيق تم الكشف عن ثغرة قانونية، دفعت المعزول المحبوس محمد مرسى، والذي كان يملك سلطة التشريع وقتها لإصدار مرسوم بقانون لتعديله، يمنح الطالب الراسب في العام الدراسي ٢٠١١ - ٢٠١٢ حق التقدم للامتحان على نظام العام الواحد أو نظام العامين.

- وهكذا أثبتت الممارسة التشريعية لنواب الإخوان والسلفيين في هذا البرلمان أنها لم تكن ممارسة على المستوى المأمول من جانب المصريين، الذين تطلعوا لهذا البرلمان لتنقية وإلغاء التشريعات سيئة السمعة، ولكنهم حافظوا عليها وأضافوا إليها تشريعات أخرى سيئة السمعة أيضًا، حتى أطاحت المحكمة الدستورية ببرلمان العصابة؛ برلمان سيئ السمعة.

طرائف وعجائب نواب الإخوان والسلفيين

سجلت مضابط مجلس الشعب العديد من الطرائف والعجائب على ألسنة عدد من نواب الإخوان والسلفيين، والتي تكشف، إلى حد كبير، عدم علمهم بأصول الممارسة البرلمانية، وأيضًا عدم تقديرهم لاحتياجات الشعب المصري، وأن حداثة عهدهم بالعمل البرلماني والسياسي، تحت قبة مجلس الشعب كشف العديد منهم، مع أول ممارسة برلمانية، ومن بين هذه الطرائف والعجائب، وسجلته مضبطة الجلسة الثلاثين في ٢٧ فبراير ٢٠١٢ عند مناقشة اتفاقية المساعدة بشأن التعليم الأساسي بين حكومتي مصر والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وقف النائب السلفي محمد عبد الوهاب حسن الكردى يهاجم الاتفاقية؛ بسبب تحسين تدريس اللغة الإنجليزية لطلاب مرحلة التعليم الأساسي، وأن يدرس في السنة الثانية من المرحلة الابتدائية، بدلا من السنة الرابعة مطالبًا برفض الاتفاقية، وعدم تدريس اللغة الإنجليزية لطلاب المدارس، وفى نفس المضبطة، وقف النائب السلفي عصام محمد حسنين محمد؛ ليطالب بأن يتم اختيار

المبعوثين للخارج من أهل الدين والصلاح، دون أن يحدد كيف يتم الاختيار، وما هي المعايير لأهل الدين والصلاح . وربما كان يقصد الأهل والعشيرة من برلمان العصابة.

ومن أغرب الغرائب، التي سجلت كان في مضبطة الجلسة الحادية والثلاثين في ١١ مارس ٢٠١٢، عندما قرر رئيس المجلس الدكتور سعد الكتاتنى، بموافقة نواب الإخوان والسلفيين إخراج نائب غد الثورة، نصر الدين الزغبي، من القاعة لإصراره على الحديث، وتم إخراجه من القاعة، وهى نفس العقوبة، التي عانى منها عدد من نواب الإخوان، عندما كانوا في مقاعد المعارضة ببرلمانات عهد مبارك، وكانوا يطالبون بإلغاء هذه العقوبة، إلا أنهم طبقوها على المعارضين لهم، وفى نفس القاعة، حيث وصف النائب الزغبي هذا القرار بأنه اضطهاد، وهى نفس العبارة، كان ينطبق بها حمدي حسن ومصطفى محمد مصطفى وأشرف بدر الدين، نواب مجموعة الـ ٨٨ في برلمان ٢٠٠٥ – ٢٠١٠.

وفى الجلسة الافتتاحية بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠١٢ تعمد بعض النواب السلفيين، وفى مقدمتهم المحامى والنائب ممدوح إسماعيل، بإضافة عبارة «بما لا يخالف شرع الله» في نهاية القسم الدستوري، أمام المجلس، مما دعا رئيس الجلسة الافتتاحية، نائب الوفد محمود السقا، إلى التدخل لحذف هذه العبارة، التي وردت على ألسنة جميع النواب، ولم تسجل في المضبطة، وفى الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٤ يناير،

تحدّث بعض النواب عن التصويت الألكتروني، وتشغيل اللوحة المعطلة خلف المنصة، حيث وعد رئيس المجلس الدكتور محمد سعد الكتاتنى النواب بأن وزارة الاتصالات أخطرت المجلس أنها ستقوم بتشغيل اللوحة في أقل من شهر، ووجود كارت للتصويت الألكتروني لكل عضو من الأعضاء، يتحكم قبل الإدلاء بصوته من أي مكان، موجودًا به داخل المجلس، واستمر المجلس لمدة ٥ شهور، ولم يتم تنفيذ هذا الوعد، وهو ما أثاره النائب وليد جودة محمد عفيفي قائلا: هذه المشكلة منذ أيام فتحي سرور، وتم تشغيل التصويت الألكترونى، لأول مرة في برلمان ٣٠ يونيو.

وفى مضبطة الجلسة السادسة والثلاثين في ١٣ مارس ٢٠١٢ قال النائب عبد الفتاح حسن في كلمة له: إن الفراعنة قالوا: «لن يبعث من يلوث مياة النيل»، وهنا انفعل بشدة النائب السلفي عصام محمد حسنين محمد، طالبا الكلمة قائلا: أرجو حذف هذه العبارة من المضبطة؛ لأنها تخالف عقيدتنا، رغم أن صاحب العبارة قال إنه يقصد عقيدة الفراعنة، ولم يقتنع العضو بالتوضيح، وكأن الفراعنة رجس من عمل الشيطان.

وفى مضبطة الجلسة الحادية والأربعين وبتاريخ ٢١ مارس ٢٠١٢ وفى إطار الحديث حول ضرورة استقالة حكومة الدكتور كمال الجنزوري، وقف النائب محمد الصغير السلفي، رئيس الهيئة البرلمانية لحزب البناء والتنمية،

التابـع للجماعـة الإسـلامية؛ لكـي يتحـدث عـن سـفره لأداء العمـرة قائـلا: لقـد ذهبـت إلى العمـرة، ودعـوت الله عـز وجـل، قلـت؛ اللهـم أنـك جعلـت أمرنـا بيـد الحريـة والعدالـة فخـذ بنواصيهـم إلى مـا يرضيـك؛ أي أنـه دعـا الله، وهـو يـؤدى العمرة لمساندة ودعـم حـزب الحريـة والعدالـة، وليـس مصـر وشـعبها، الـذي اختـاره نائبًـا، تحـت القبـة، ولم يسـتجب الله لدعائـه، وأطـاح بحـزب الإخـوان الإرهابـي، ولم يأخـذ بنواصيهـم.

وفـى مضبطـة الجلسـة الخامسـة والأربعـين في ١٨ أبريـل ٢٠١٢، وأثنـاء مناقشـة بيـان حكومـة الدكتـور كمـال الجنزوري، وقـف النائـب السـلفي عبـد الخالـق محمـد عبـد الخالـق، عضـو حـزب الأصالـة، متحدثًـا عـن رؤيتـه لبرنامـج الحكومـة قائـلا: إن السـيارات يركـب بهـا إنـذار يقـول؛ احـترس السـيارة ترجـع إلى الخلـف، وأنـا أقـول؛ احـترس مصـر ترجـع إلى الخلـف! وحقًـا في برلمـان الإخـوان والسـلفيين، مصـر رجعـت للخلـف، كمـا قـال النائـب السـلفي.

- وانكشـف المسـتور في برلمـان الإخـوان والسـلفيين مـن أجـل الحصـول علـى المزايـا الماليـة، والجمـع بـين المزايـا الماليـة لعضويـة مجلـس الشـعب، والمزايـا الماليـة مـن وراء المناصـب الوظيفيـة، بإصـدار قـرارات بالاسـتثناء مـن التفـرغ، وهـو مـا كان يعارضـه نـواب الإخـوان في برلمانـات النظـام السـابق، وضمـت القائمـة الـواردة في مضبطـة الجلسـة الثامنـة مـن ٣١ ينايـر، أسمـاء النـواب الدكتـور حسـن البرنـس حسـن بـدار،

نائب الحرية والعدالة، باعتباره أستاذ بكلية الطب، والدكتور سامي سلامة نعمان، مدرس بحقوق بني سويف، والدكتور سليمان سالم صالح، أستاذ بإعلام القاهرة، والدكتور محمد جمال الدين حشمت، أستاذ بمعهد البحوث الطبية بجامعة الإسكندرية، والدكتور حلمي الجزار، زميل بمعهد السمع والكلام، ومحمد شاكر ميهوب، مدير عام بمصلحة الضرائب .. وهكذا حصل هؤلاء على مزايا مالية مزدوجة، بعد أن كانوا يحرّموا ذلك على بعض نواب الوطني المنحل !!!

جلسة الخمس دقائق

(ومن أغرب القصص، بل من أغرب وأقصر الجلسات البرلمانية، التي شهدها هذا المجلس، على مدار تاريخ مصر البرلماني، جلسة الخمس دقائق، والتي عقدت يوم الأحد ١١ مارس ٢٠١٢، في تمام الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً، ورفعت وانفضت في تمام الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساءً، وسجلت هذه الجلسة والتي حملت رقم الثانية والثلاثين أيضًا في خمس ورقات فقط، وتم رفعها لعدم حضور الحكومة الجلسة؛ احتجاجًا على تجاوزات نواب البرلمان اللقيط، وقلة أدب عدد منهم.

(ونواب البرلمان اللقيط من الإخوان والسلفيين، الذين تحدثوا كثيرًا في عهد مبارك، عن إهدار المال العام وحصول

نواب عهد مبارك على أموال، دون وجه حق، فإن نواب البرلمان اللقيط حملوا ميزانية الدولة، مقابل بدل جلسة عن الخمس دقائق، مليون جنيه عدًا ونقدًا دون أن نسمع صوتًا يدعو إلى التنازل عن هذا المبلغ لصالح الفقراء من شعب مصر أو التبرع بهذا المبلغ لصالح الشهداء، الذين تاجروا بدمائهم.

رسالة العفو والسماح

(شطحات هذا البرلمان، وخروجه على التقاليد والأعراف البرلمانية ومخالفة اللائحة، لا تعد ولا تحصى، ولكن أغربها واقعة رسالة الداعية السلفي الشيخ محمد حسان، بمناسبة الأزمة، التي أثارتها تصريحات النائب زياد العليمي، عضو الحزب المصري، الديموقراطي، رغم أن الداعية السلفي، ليس مسئولا في الدولة أو الحكومة، ولا يتمتع بصفات الشخصية الاعتبارية، ولكن البرلمان اللقيط سجل رسالته، وتلاها رئيسه الكتاتني من فوق منصة المجلس في الجلسة الخامسة والعشرين في ٢١ فبراير ٢٠١٢.

وقال حسان في رسالته

أبعث إليكم بالتحية والتهنئة على ثقة الشعب المصري فيكم، وعلى شعوركم بالمسئولية وجهدكم المتواصل، وأسأل الله أن يوفقكم ويسدد خطاكم، وينفع بكم البلاد والعباد، وأشكر لكم موقفكم النبيل، والمشهد الجميل والحرص الأصيل، وأخبركم أن الابن العزيز، الشاب النائب زياد

العليمـي، قـد شـرفني بالزيـارة، وبيـان وجهـة نظـره وقـدّم اعتـذاره، وأنـا عفـوت وسـامحت اللّه؛ ولتقديـر موقفكـم وحفاظًـا علـى قيمـة وقامـة البرلمـان.

وكانـت هـذه الواقعـة، قـد دار حولهـا نقـاش في الجلسـة الثالثـة والعشـرين، بتاريـخ ٢٠ فبرايـر ٢٠١٢.

بـدأ بإعـلان رئيـس المجلـس سـعد الكتاتـني، السـادة النـواب، كنـا قـد ناقشـنا بالأمس الموضـوع، الذي أثـير بخصوص الأحاديـث، الـتي أدلى بهـا النائـب المحـترم زيـاد العليمـي، وكان قـرار المجلـس إحالـة السـيد النائـب إلى مكتـب المجلـس.

وقـد طلـب منـى اليـوم السـيد النائـب المحـترم أن يوضـح بدقـة مـا ذكـره بالأمـس، أمـام مجلسـكم؛ لتتخـذوا مـا ترونـه مناسـبًا حيـال هـذا الموضـوع.

وليتفضل السيد النائب المحترم زياد العليمى بالحديث

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي:

في البدايـة: إن هنـاك أمـرًا جديـدًا، حـدث بالأمـس، أنـني بعـد الجلسـة توجهـت مـع عـدد مـن الزمـلاء إلى الشـيخ محمـد حسـان، وأوضحـت لـه الموقـف، وذكـرت له مـا قلتـه بالتحديد، فيمـا يتعلـق بـه، وطلبـت منـه أن يراجـع التسـجيل الخـاص بالحلقـة، المشـار إليهـا، وشـرحت لـه بشـكل واضـح موقفـي مـن المبـادرة، واختلافاتـي معهـا، وقـال لـي إنـه يسـتوعب هـذا

بصدر رحب جدًا، وقال إنني أطلقت مبادرة، وأن هذه المبادرة لشعب المصر، وإذا كنت ترى أن يضاف إليها شيء أضفه، وإذا اختلفت معك، سأقول ذلك علينا، أن نتعاون، لكي نصل بمصر إلى بر الأمان.

والذي خرجنا به من هذه الجلسة أن هناك أهمية للتعاون، حول مشروعات محددة، تتعلق بمصر، وهو تفهم جيد للموقف، وتفهم ما قيل ، ثاني أمر ....

رئيس المجلس:

قبل ثاني أمر، لم يكن الموضوع مناقشة مبادرة الشيخ حسان، ولكن ناقشنا أنك قلت قولا، يمس الشيخ حسان.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي.

تمامًا

رئيس المجلس:

هذا القول أساس الموضوع، وكنا نطلب منك الاعتذار عنه، وأنت توجهت إليه لمناقشة الموضوع أم لتعتذر له عما صدر منك؟ كلامنا واضح.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي

لقد توجهت إليه لتوضيح ما قيل بالضبط، وطلبت منه مراجعة التسجيل.

رئيس المجلس:

أي إنك لم تعتذر له.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي

قلت بشكل واضح، إنني توجهت إليه وتناقشت معه.

(أصوات من بعض السادة النواب : بذلك نضيع وقت الجلسة).

رئيس المجلس:

نحن نسمع كلامه.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي

وتقبل، وكان معنا، عدد من السادة الزملاء، تقبل بصدر رحب جدًا، التعاون حول المبادرة، التي طرحها، وقلت له نفس ما قلته بالأمس، وأنه شخصية عامة لا تتعلق بـ

(أصوات من بعض السادة النواب: بذلك نضيع وقت الجلسة).

رئيس المجلس:

إنني أحدث النائب، وأجرى حوارًا معه، وأطلب منه عدم الاستماع لمن يقاطعه.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي

وقلت له ما قلته بالأمس، إنه شخصية عامة لا تتعلق بتيار بعينه أو مجموعة بعينها، لكنه شخصية عامة تتعلق بجميع المصريين.

رئيس المجلس:

أي لم تقل له عبارات الاعتذار

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي.

لا، دار حوار لمدة ساعة - سيادة الرئيس - يسأل عنه هو، وأسأل عنه أنا، ويسأل عنه الزملاء، الذين حضروا وسأذكر الصيغة...

رئيس المجلس:

المجلس يطلب منك اعتذارًا صريحًا، عما بدر منك؛ لأن هذا حق المجلس.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي.

سيدي الرئيس، بعد إذنك سأكمل الكلام، وسأذكر في النهاية الصيغة المتعلقة بالموقفين، بالنسبة للموقف الثاني، أتمسك بما جاء بمضابط الجلسة من موقفي السياسي، فيما يتعلق بأداء المجلس العسكري، خلال الفترة السابقة.

وثالثًا: كنت أتمنى أن نتعاون، كي ننجز مساءلة المسئولين عن قتل الناس بذات السرعة، التي تم بها إنجاز مسألة محاسبتي.

رابعًا: وفيما يتعلق بالموقفين، فلا أجد أي حرج من أن آسف وأعتذر إذا ما رأى بعض زملائي، وبعض المصريين، أني أسأت إليهم أو فعلت ما يستوجب الاعتذار.

رئيس المجلس:

السادة النواب، السيد النائب، ذكر هذه الصيغة، ولما كنت قد أحلت الموضوع إلى مكتب المجلس، ووافقتم حضراتكم على ذلك، فهل تقبلون الآن هذه الصيغة، التي ذكرها النائب المحترم؟

(أصوات من السادة النواب: لا ، لا)

رئيس المجلس:

يا أستاذ زياد، أريد أن أنهى هذا الموضوع بعبارات واضحة.

فإذا أرت أن تنهى هذا الموضوع فلتفعل، وإلا نؤكد على قرارنا بالأمس.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي.

سيادة الرئيس، لقد ذكرت الصيغة التي تمثل الحد الأقصى، التي يقبل بها ضميري، ولا أجد أي حرج في الاعتذار عن إساءة رآها أحد زملائي أو بعض الحد الأقصى، الذي يقبل به ضميري.

وأطلب من السيد الرئيس التصويت وقوفًا، حتى يكون واضحًا المعارضون والمؤيدون لهذا القرار.

(أصوات من بعض السادة النواب: لا ، لا يا ريس، هذا ضغط قوى عليه، أنه بذلك اعتذر).

رئيس المجلس:

هذه الصيغة، التي سمح بها ضمير النائب المحترم، فيما قاله، ونحن نحترم رأيه، ولا نجبره على شيء، فهل يقبل المجلس ذلك؟

(صوت من السيد النائب المحترم سعد عبود: هذا يكفي، أعطنا فرصة، لكي نتكلم، أعطني فرصة، لكي أتكلم، الأمر نوقش بطريقة خاطئة).

رئيس المجلس:

نحن نأخذ رأى المجلس يا أستاذ سعد

(صوت من السيد النائب المحترم سعد عبود يا ريس، هناك كلام قانوني لا بد أن يقال)

رئيس المجلس:

اجلس - يا أستاذ سعد - هذا الموضوع غير مفتوح للمناقشة، هذا موضوع خاص بالنائب.

(صوت من السيد النائب المحترم سعد عبود يا ريس فيه كلام، لا بد أن تقوله).

رئيس المجلس

المجلس ناقش الموضوع، وسوف نأخذ الرأي عليه، ناقشنا الموضوع بالأمس.

أود أن أقول إن النائب ليس مجبرًا على أن يقول صيغة معينة، النائب قال: «هذا ما سمح به ضميري أن أقوله»، ونحن نحترم رأيه، ولا نجبره على شيء، ولما كان قرار المجلس بالأمس، إحالة النائب إلى مكتب المجلس ليتخذ ما يراه بشأنه، أريد أن أغير قرار المجلس أو أؤيده، وعندما طلب من النائب أن يلتمس إعادة طرح الموضوع اليوم، فقمت بعرض الموضوع عليكم، النائب يقول عبارات والمجلس يوافق أو لا يوافق، فما المناقشات التي سنجريها، وهذا الموضوع غير مطروح للمناقشة أصلا ؟

(أصوات من بعض السادة النواب: الوضع كما هو، لم يقل شيئًا جديدًا).

رئيس المجلس

المجلس أنهى جلسته بقرار واضح تعلمونه جميعًا، والنائب أتى حتى يلتمس من المجلس فرصة؛ لتوضيح نفسه، ولقد أعطيته الفرصة.

(صوت من السيد النائب المحترم عصام سلطان: يا سيادة الرئيس أريد أن أقول رأيًا).

رئيس المجلس

لن أفتح الموضوع للمناقشة - يا أستاذ عصام - ولا توجد لدى مشكلة في أخذ الرأي بأي طريقة من الطرق، فهل تريد أن تذكر ما قلته مرة أخرى يا أستاذ زياد؟ ولتستمعوا إليه جيدًا، فربما تقتنعون بما يقول.

(أصوات من بعض السادة النواب: هذا يضيع وقت المجلس).

رئيس المجلس

ليتفضل السيد النائب زياد العليمي بالحديث، ولا تقاطعوه حتى نسمعه جيدًا، ربما يقتنع المجلس برأيه، وله الحق كاملا في الحديث.

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمي

بناء على طلب الزملاء أعيد النص كما يلي:

لا أجـد حرجًـا في الاعتـذار عـن أي إسـاءة يراهـا بعـض الزمـلاء أو بعـض المواطنـين مـن الشـعب المصـري أنـى وجهتهـا.

رئيس المجلس:

الموافق على هذه الصيغة يتفضل برفع يده

(أقلية)

(تصفيق)

رئيس المجلس:

أقـول للسـيد النائـب زيـاد العليمـي، إن معـه فرصـه ثانيـة، إذا أردت أن تغـير الصيغـة، فسـوف أعيـد الموضـوع ثانيًـا وثالثًا، إننـى أعطيـه الفرصة.

(أصـوات عاليـة مـن بعـض السـادة النـواب: منهـم مؤيـد ومنهـم معـارض لإعطائـه الفرصـة).

رئيس المجلس :

نحـن جـزء مـن الحـل، ولسـنا جـزءًا مـن المشـكلة، مهمـتي أن أحافـظ علـى النائـب، مهمـة رئيـس المجلـس أن يحافـظ علـى كرامـة الأعضـاء، لا نريـد مشـاكل، مهمـتي أن أحافـظ علـى كرامـة النائـب وأعطيـه الفرصـة، حتـى النهايـة، هـل تريـد أن تقـول صيغـة أخـرى؟

السيد النائب المحترم زياد عبد الحميد زكى العليمى

سيادة الرئيس، هذا هو الحد الأقصى، الذي يقبل به ضميري.

رئيس المجلس السادة النواب، الموافق على قرار المجلس السابق اتخاذه بالأمس، يتفضل برفع يده.

(موافقة)

(أصوات من بعض السادة النواب)

رئيس المجلس:

لن نتكلم في هذا الموضوع مرة أخرى، وبعد أن وافق المجلس يحال النائب إلى مكتب المجلس؛ ليتخذ ما يراه من قرارات في هذا الشأن.

(تصفيق)

وكان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قد بعث رسالة للمجلس تضمنت إشارة إلى واقعة النائب سليط اللسان، زياد العليمي، وهذا نصها:

(أولا): رسالة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن دور القوات المسلحة في حماية ثورة ٢٥ يناير، وحرصها على إنهاء الفترة الانتقالية في التوقيتات المحددة، وعن الإجراءات التي اتخذها المجلس، قبل أحد السادة النواب، صدرت

منه عبارات مهينة للقوات المسلحة ومجلسها الأعلى.

رئيس المجلس

السادة النواب، وصلتني الرسالة التالية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أتلوها على حضراتكم:

«بسم الله الرحمن الرحيم»

السيد الأستاذ الدكتور محمد سعد الكتاتنى

رئيس مجلس الشعب الموقر

تحية طيبه وبعد .

يطيب لنا أن ننقل لسيادتكم، وإلى السادة نواب الشعب الموقرين، تحيات قواتكم المسلحة بهذا الأداء المتميز لنواب الشعب المنتخبين لأول برلمانات الثورة، وجهودهم المستمرة في توثيق دعائم الديمقراطية، وإرساء أسس دولة القانون، والعمل على تحقيق الاستقرار، والمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد.

كما يثمن جيشكم العظيم تلك المبادرة الكريمة من مجلسكم الموقر في التصدي لأحد النواب، الذي تطاول على القوات المسلحة وقادتها، رغم ما تبذله القوات المسلحة من جهد لرعاية شئون الوطن وحقوق مواطنيه، وحرصها على إنهاء الفترة الانتقالية في التوقيتات المحددة، واستكمال نقل السلطة إلى مؤسسات دستورية منتخبة انتخابًا ديمقراطيًا نزيهًا؛ لتعبر تعبيرًا صادقًا عن الإرادة الشعبية الحرة،

وتهيئـة الظـروف الملائمـة لوضـع دسـتور للبـلاد يحقـق أهـداف ثـورة الخامـس والعشـرين مـن ينايـر، وهـو مـا دعـا إلى إرسـال هـذا الكتـاب توضيحًـا للحقائـق، الـتي يحـاول البعـض إنكارهـا أو طمسـها أو الافتئـات عليهـا.

السيد الدكتـور رئيـس مجلـس الشـعب، إن الـدور الوطـني المشـرف الـذي تقـوم بـه قواتنـا المسـلحة الباسـلة؛ جنـود وضبـاط وقـادة، في تعضيـد ثـورة شـعبنا، وحمايتهـا والمسـاهمة في إنجاحهـا واكتمالهـا، هـو دور معلـوم للكافـة، ولا ينكـره سـوى جاحـد أو مغـرض أو صاحـب هـوى.

لقـد حسـمت القـوات المسـلحة أمرهـا، منـذ اللحظـة الأولى، وانحـازت، دون تـردد، إلى مطالـب أبنـاء شـعبنا الـذي خرجـت جموعـه في الخامـس والعشـرين مـن ينايـر ٢٠١١، ترنـو إلى الكرامـة والحريـة والعدالـة الاجتماعيـة، فـلا ينبغـى أن ينسـى أحـد البيـان الـذي أصدرتـه القـوات المسـلحة في الأول مـن فبرايـر سـنة ٢٠١١، والـذي تضمـن نصًـا: «إن قواتكـم المسـلحة إدراكًا منهـا بمشـروعية مطالـب الشـعب؛ فإنهـا تؤكـد علـى حريـة التعبـير بالطـرق السـلمية المكفولـة، وأنهـا علـى وعـى ودرايـة بالمطالـب المشـروعة، وأن القـوات المسـلحة موجـودة في الشـارع مـن أجلكـم، وحرصًـا علـى أمنكـم، إننـا لم ولـن نلجأ لاسـتخدام القـوة ضـد هـذا الشـعب العظيـم».

كما ينبغي أن نتذكر جميعًا البيان رقم (١) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في العاشر من فبراير سنه ٢٠١١، والذي كان قولاً فصلاً، حسم به الأمر.

كما ينبغي أيضًا ألا نغفل أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لم يستبد برأي عند رسم معالم الفترة الانتقالية، بل أوكل الأمر للشعب في استفتاء، حددت نتائجه مسار نقل السلطة لمؤسسات منتخبة انتخابًا ديمقراطيًا نزيهًا.

ولم يكن هذا الموقف من قواتكم المسلحة الباسلة مستغربًا، فجيش مصر الوطني، كان دومًا وبغير استثناء واحدًا، منذ نشأته في مطلع القرن التاسع عشر، هو جيش الشعب، انحاز لأماله، واكب تطلعاته، دافع عن حياته، خاض معارك أمته، فما انكسر ولا ركع، وظلت رايات الوطن في أيدي أبطاله، خفاقة عالية، ولم تنتظر قواتكم المسلحة يومًا، شكرًا أو تقديرًا، فمكانتها محفورة في قلب كل مصري، وشكرها وتقديرها تلهج به أفعال المواطنين قبل ألسنتهم، ودأب قواتكم المسلحة الإيثار وإنكار الذات، والوفاء بحق الوطن عليها في صمت بعمل دءوب متواصل.

بيد أنه في الآن ذاته، لاحظ الجميع محاولات قلة، النيل من جيش مصر العظيم، والعمل على شق الصف بين قادته، من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وضباطه وجنوده، تقويضًا لبنيانه، أملا منهم في زعزعة الدعامة

الرئيسية للدولة المصرية، وهدمًا لركن ركين من أركانها؛ ليدفعوا مصر لفوضى لا تبقى ولا تذر، ولكن هيهات أن يفلحوا في غيهم، فتضافر شعبنا الواعي، الذي شرفكم بتمثيله، وقواتنا المسلحة الباسلة، سيرد كيد الكائدين، ويبطل سعى المحرضين.

وإذا كانت قواتنا المسلحة، قد تحلت بأقصى درجات ضبط النفس - ليس عن ضعف، ولكن تقديرًا للمصلحة العليا للوطن - في مواجهة كل محاولات التطاول عليها واستفزازها، ممن حاولوا هباءً جرها إلى مواجهات، لا يعلم نتائجها إلا الله، فإن ما أثار غضب رجال القوات المسلحة واستياءهم، هي تلك الألفاظ التي يعف اللسان عن ذكرها، والتي صدرت من أحد أعضاء هذا المجلس الموقر في حق القوات المسلحة وقادتها، محاولة منه الوقيعة بين أبناء الشعب المصري وجيشه الوطني، وإثارة للفتن بين طوائف الشعب، وهى أقوال أقل ما يقال عنها، إنها تشكل جرائم مكتملة الأركان، الموثقة بالمواد: (١٠٢ مكرر) ، (١٧٩) ، (١٨٤) - عقوبات - كما أنها تعد تدخلا في عمل سلطات التحقيق القضائية والتأثير عليها، وهو أمر محظور قانونًا، بل وتضرب عرضًا بتقرير تقصى الحقائق، الصادر عن مجلسكم الموقر في أحداث بورسعيد.

وغنى عن البيان أن تلك الألفاظ الخارجة عن حدود الأدب واللياقة، لا يمكن أن تبرر بعد جواز مؤاخذة نائب

الشعب على ما يبديه من آراء؛ فهذه حصانة مشروطة بشرط أولى، هو صدور الأقوال والآراء في ساحات مجلسكم الموقر.

السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب

مرة أخرى، فإننا نعاود إبداء التقدير للدور الوطني الذي يقوم به مجلس الشعب الموقر، كما نعاود تثمين الإجراءات التي بادر المجلس باتخاذها، قبل العضو المعنى، وهو ما حدا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يمسك عن اتخاذ أى إجراء قانوني قبله، تقديرًا لمبادرة مجلسكم الموقر، وانتظارًا لما ستسفر عنه الإجراءات التي اتخذها المجلس قبله.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(تصفيق)

قصة نائب التجميل

(لعل من أغرب الوقائع والقصص البرلمانية، التي سُجلت في مضابط البرلمان، منذ بدء الحياة النيابية عام ١٨٦٦، وحتى يومنا هذا، هي قصة نائب التجميل، وهو النائب السلفي عن حزب النور في هذا البرلمان اللقيط؛ برلمان العصابة، النائب أنور سعيد أنور البكيمي، الذي ادعى كاذبًا تعرضه لحادث سيارة أدى إلى إصابته، ثم ثبت كذب ادعائه، وأنه قام بإجراء جراحة تجميل في وجهه لمعالجة كبر حجم أنفه، وأنه كان مقدمًا على الزواج، واشترطت الزوجة الجديدة إجراء هذه العملية قبل الزواج منه.

(وهذه القصة سجلت في محاضر تحقيق رسمية في القضية رقم ٢٩٠٠ لسنه ٢٠١٢ جنح مركز منشأه القناطر، والتي قيدت برقم ١٥٨ لسنه ٢٠١٢، فحص المكتب الفني للنائب العام، وحررت نيابة شمال الجيزة الكلية مذكرة بطلب اتخاذ الإجراءات الجنائية ضده، ورفع الحصانة عنه، أرسلها وقتها المستشار عادل عبد الحميد عبد الله، وزير العدل في حكومة الدكتور كمال الجنزوري، للمجلس عملا

بحكم المادة ٤٥ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١، حيث بادر العضو بتقديم طلب للسماح بالمثول أمام النيابة لمنع إثارة القضية للمناقشة تحت القبة.

(ووقائع القصة أكدت بوضوح أن هذا البرلمان، لم يكن معبرًا عن الشعب المصري، واكتسب عضويته بعض الكاذبين والمخادعين والذين تستروا بستار الدين مثل البلكيمي وغيره، ولم ينكشف أمرهم إلا بعد ثورة ٣٠ يونيو، وبدلا من قيام النائب الكاذب، نائب التجميل بالاستقالة من عضوية البرلمان، تمسك بها واحتمى خلف الأغلبية لنواب جماعة الإخوان الإرهابية، بدلا من الاستقالة من عضوية البرلمان متصورًا «أنه سيظل عضوًا لمدة ٥ سنوات، ولكن الشعب قبل المحكمة الدستورية أسقط هذا البرلمان».

(وهذه الوقائع الكاملة لهذه القصة، طبقًا لما ورد في مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين يوم ٢٩ مارس ٢٠١٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

مجلس الشعب ٢٠١٢

دور الانعقاد العادي الأول

★★★

مضبطة الجلسة الرابعة والأربعين

★★★

المعقودة بعد ظهر يوم الخميس ٦ من جمادى الأولى سنه ١٤٣٣ هـ ، الموافق ٢٩ مارس سنه ٢٠١٢م

طبعة مؤقته - أما المعتمدة فتنشر بالجريدة الرسمية - قسم مجلس الشعب

السيد الأستاذ المستشار / عادل عبد الحميد

وزير العدل

تحيه طيبه .. وبعد

نرسل لسيادتكم رفق هذا صورة رسمية من القضية رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٢ جنح، مركز منشأه القناطر والمقيدة برقم ١٥٨ لسنه ٢٠١٢ / ١ فحص المكتب الفنى.

تتفضل باتخاذ اللازم قانونًا نحو استصدار إذن مجلس الشعب للنيابة العامة، باتخاذ الإجراءات الجنائية، ورفع الدعوى ضد السيد / أنور سعيد أنور البلكيمي – عضو المجلس – في الوقائع محل التحقيقات المشار إليها إعمالا لنص المادة ٤٥ من الإعلان الدستوري وفقًا لما انتهت إليه مذكرة نيابة شمال الجيزة الكلية المرفقة والمؤرخة ٢٠١٢/٣/٥ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام

النائب العام

المستشار الدكتور

(عبد المجيد محمود)

تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، عن طلب السيد المستشار وزير العدل، بشأن اتخاذ اللازم قانونًا نحو استصدار إذن مجلس الشعب للنيابة العامة باتخاذ الإجراءات الجنائية قبل السيد العضو / أنور سعيد أنور البلكيمى، في قضية رقم ٢٩٠٠ لسنه ٢٠١٢ جنح مركز منشأه القناطر والمقيدة برقم ١٥٨ لسنه ٢٠١٢ / ١ فحص المكتب الفني للنائب العام

- أحال الأستاذ الدكتور رئيس المجلس في ١١ مارس سنه ٢٠١٢ إلى اللجنة، طلب السيد المستشار وزير العدل، بشأن اتخاذ اللازم نحو استصدار إذن مجلس الشعب للنيابة العامة باتخاذ الإجراءات الجنائية قبل السيد العضو، أنور سعيد أنور البلكيمى، في القضية رقم ٢٩٠٠ لسنه ٢٠١٢ جنح مركز منشأه القناطر والمقيدة برقم ١٥٨ لسنه ٢٠١٢ / ١ فحص المكتب الفني للنائب العام.

- عقدت اللجنة اجتماعين لنظره في ١٣، ١٨ من مارس سنة ٢٠١٢، وقامت بإرسال إشارة تليفونية إلى السيد العضو المذكور، ولم يحضر الاجتماع الأول وحضر سيادته الاجتماع الثانى واستمعت اللجنة إلى أقواله.

- نظرت اللجنة الطلب المشار إليه وأوراق القضية المرفق به، واستعادت نظر الإعلان الدستوري، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، واللائحة الداخلية للمجلس.

- رأت اللجنة أن تحدد - بداية - الإطار القانوني الحاكم لرفع الحصانه البرلمانية، وتتمثل في المبادئ القانونية الآتية:

١. تقضى المادتان ٤٥ من الإعلان الدستورى و ٣٥٩ من اللائحة الداخلية للمجلس بأنه «لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس».

٢. يقدم طلب الإذن برفع الحصانة عن العضو إلى رئيس المجلس من وزير العدل، فيما يدخل في اختصاصه قانونًا، أو ممن يريد رفع دعوى مباشرة ضد العضو أمام المحاكم الجنائية.

ويجب أن يرفق وزير العدل بالطلب أوراق القضية المطلوب اتخاذ إجراءات فيها، كما يتعين على من يريد رفع دعوى مباشرة أن يرفق صورة من عريضة الدعوى المزمع رفعها مع المستندات المؤيدة لها (المادة ٣٦٠ من اللائحة الداخلية للمجلس).

٣. أن الحصانة البرلمانية تتعلق بالنظام العام وليس للعضو أن ينزل عن الحصانة دون إذن المجلس، وللمجلس أن يأذن للعضو بناء على طلبه بسماع أقواله إذا وجه ضده أي اتهام ولو قبل أن يقدم طلب رفع الحصانة عنه، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أية إجراءات أخرى ضد العضو، إلا بعد صدور قرار من المجلس بالإذن بذلك طبقًا لأحكام المواد السابقة. (المادة ٣٦١ من اللائحة الداخلية للمجلس).

٤. يقتصر دور مجلس الشعب على بحث مدى كيفية الادعاء أو الدعوى أو الإجراء، والتحقق مما إذا كان يقصد بأي منها منع العضو من أداء مسئولياته البرلمانية بالمجلس.

ويؤذن دائمًا باتخاذ الإجراءات الجنائية أو التأديبية أو برفع الدعوى الجنائية المباشرة، متى ثبت أن الدعوى أو الإجراء ليس مقصودًا بأي منهما منع العضو من أداء مسئولياته البرلمانية بالمجلس (المادة ٣٦٣ من اللائحة الداخلية للمجلس).

- مما تقدم يبين أن الحصانة البرلمانية طبقًا للإعلان الدستوري واللائحة الداخلية للمجلس، إنما هي من النظام العام، ولا يجوز النزول عنها، دون إذن المجلس، كما أن سلطة المجلس طبقًا لما تنص عليه المادة ٣٦٣ من اللائحة الداخلية للمجلس، تقتصر على التحقق مما أدى إذا كان الاتهام المراد رفع الحصانة عنه أو الإذن بسماع الأقوال بشأنه اتهامًا جديًا أم كيديًا يستهدف منه الاعتداء على حرية العضو في أدائه لعمله الرقابي والتشريعي، وليس من سلطة المجلس أن يتعرض لموضوع الاتهام أو الفصل فيه.

ويؤذن دائمًا باتخاذ الإجراءات الجنائية أو التأديبية أو برفع الدعوى الجنائية المباشرة متى ثبت أن الدعوى أو الإجراء ليس مقصودًا بأي منهما منع العضو من أداء مسئولياته البرلمانية بالمجلس.

أولا: تبين للجنة:

١. أن الطلب المقدم من السيد المستشار وزير العدل قد استوفى الشروط الشكلية التي تتطلبها اللائحة الداخلية للمجلس.

٢. تخلص الواقعة حسبما وردت بمذكرة النيابة فيما أبلغ به السيد العضو / أنور سعيد أنور البلكيمى عضو المجلس عن دائرة السادات بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩ بقسم شرطة الشيخ زايد من أنه حال قيادته السيارة المملوكة له برقم م ب أ ٦٤١٩ بطريق مصر إسكندرية الصحراوي فوجئ بسيارة تحاول اعتراض طريقه وبها خمسة أشخاص قاموا باستيقافه والتعدي عليه بالضرب وإحداث إصابة في وجهه وقاموا بسرقة مبلغ مائه ألف جنيه كان محتفظا به في سيارته لانتوائه شراء سيارة من منطقة المهندسين بالعجوزة ومرفق بالمحضر تقرير طبى صادر من مستشفى زايد التخصصى مثبت به أنه بتوقيع الكشف الطبي على المريض تبين وجود كسر بعظام الأنف واشتباه ما بعد الارتجاج وكسور بعظام الوجه وسحجات وكدمات بالوجه والأنف ولا يوجد خزل بأي طرف من الأطراف موقع باسم الطبيب محمد المتولي عباس.

وحيث باشرت النيابة العامة التحقيقات وبسؤال هاني عبد الرحيم عبد الرازق عبد الله طبيب بمستشفى زايد التخصصي شهد بأن عند وصول المريض لمستشفى زايد التخصصي قام باستقباله بمعرفة أطباء الاستقبال وكان يعانى من كدمات متعددة بالوجه وعظام الأنف واشتباه ما بعد الارتجاج وتم عمل إيقاف للنزيف وعمل أشعات ثبت منها أنه يعانى من كسر بالأنف.

حيث ورد المحضر رقم ١٠ أحوال مركز منشأة القناطر إلحاقًا بالمحضر رقم ٢٩٠٠ جنح مركز منشأة القناطر ٢٠١٢ محررًا بمعرفة العقيد حسام فوزي مفتش مباحث ٦ أكتوبر والذى أثبت به بلاغ السيد / محمد فرج عبد الخالق البديوي مالك.

السيد الأستاذ الدكتور / محمد سعد الكتاتنى

رئيس مجلس الشعب

تحيه طيبة ... وبعد ،،

نبعث لسيادتكم رفق هذا صورة رسمية من القضية رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٢ جنح مركز منشأة القناطر والمقيدة برقم ١٥٨ لسنه ٢٠١٢/١ فحص المكتب الفني الواردة رفق كتاب السيد المستشار النائب العام رقم ١٥٥ في ٢٠١٢/٣/٦ للتفضل باتخاذ اللازم قانونًا نحو استصدار إذن مجلس الشعب للنيابة العامة باتخاذ الإجراءات الجنائية ورفع الدعوى ضد السيد / أنور سعيد أنور البلكيمى - عضو المجلس - في الوقائع محل التحقيقات المشار إليها وفقًا لما انتهت إليه مذكرة نيابة شمال الجيزة الكلية المرفقة والمؤرخة ٢٠١٢/٣/٥.

رجاء التفضل بالنظر واتخاذ اللازم وذلك عملا بحكم المادة ٤٥ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنه ٢٠١١

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

وزير العدل

المستشار

عادل عبدالحميد عبدالله

السيد الأستاذ المستشار / عادل عبد الحميد

وزير العدل

تحيه طيبه ... وبعد

نرسل لسيادتكم رفق هذا صورة رسمية من القضية رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٢ جنح مركز منشأه القناطر والمقيدة برقم ١٥٨ لسنه ١/٢٠١٢ فحص المكتب الفني.

تتفضل باتخاذ اللازم قانونًا نحو استصدار إذن مجلس الشعب للنيابة العامة باتخاذ الإجراءات الجنائية ورفع الدعوى ضد السيد/ أنور سعيد أنور البلكيمى – عضو المجلس – في الوقائع محل التحقيقات المشار إليها إعمالا لنص المادة ٤٥ من الإعلان الدستوري وفقًا لما انتهت إليه مذكرة نيابة شمال الجيزة الكلية المرفقة والمؤرخة ٢٠١٢/٣/٥

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

النائب العام

المستشار الدكتور

(عبد المجيد محمود)

النيابة العامة

نيابة شمال الجيزة الكلية

نيابة مركز إمبابة

مذكرة

فى القضية رقم ٢٩٠٠ لسنه ٢٠١٢ جنح مركز منشأه القناطر المقيدة برقم حصر ٧٦ لسنة ٢٠١٢ حصر تحقيق مركز إمبابة

حيث تخلص الواقعة فيما أبلغ به السيد / أنور سعيد أنور البلكيمى عضو مجلس الشعب عن دائرة السادات بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩ بقسم شرطة الشيخ زايد من أنه حال قيادته السيارة المملوكة له رقم م ب أ ٦٤١٩ بطريق مصر إسكندرية الصحراوي فوجئ بسيارة تحاول اعتراض طريقة وبها خمسة أشخاص قاموا باستيقافه والتعدى عليه بالضرب وإحداث إصابة فى وجهه وقاموا بسرقة مبلغ مائه ألف جنيه كان محتفظًا به فى سيارته لانتوائه شراء سيارة من منطقة المهندسين بالعجوزة.

مرفق بالمحضر تقرير طبى صادر من مستشفى زايد التخصصى مبين به أنه بتوقيع الكشف الطبى على المريض أنور سعيد أنور البلكيمى تبين وجود كسر بعظام الأنف واشتباه ما بعد الارتجاج وكسور بعظام الوجه وسحجات وكدمات بالوجه والأنف ولا يوجد خزل بأى طرف من

الأطراف موقع باسم الطبيب محمد المتولى عباس.

وحيث باشرت النيابة العامة التحقيقات وبسؤال هانى عبد الرحيم عبد الرازق عبد الله طبيب بمستشفى زايد التخصصى شهد بأن عند وصول المريض بمستشفى زايد التخصصى قام باستقباله بمعرفة أطباء الاستقبال وكان يعانى من كدمات متعددة بالوجه وعظام الأنف واشتباه ما بعد الارتجاج وتم عمل إيقاف للنزيف وعمل أشعات ثبت منها أنه يعانى من كسر بالأنف.

وبسؤال السيد / أنور سعيد أنور البلكيمى عضو مجلس الشعب عن دائرة قسم السادات شهد بمضمون ما أقر به بمحضر جمع الاستدلالات وأضاف أنه بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩ حوالى الساعة الثانية عشر والنصف صباحا وعند عودته من القاهرة متجهًا إلى مدينة السادات وبالكيلو ٥٥ طريق مصر إسكندرية الصحراوى فوجئ بسيارة جيب شيروكى سوداء لا يعرف رقمها تقوم بمطاردته حتى تمكنوا من استيقافه وفوجئ بخمسة أشخاص ملثمين وبحوزتهم أسلحة آلية وعندما غادر السيارة أخبرهم بطبيعة عمله إلا أنهم قاموا بالتعدى عليه بالضرب وكال أحدهم بالسلاح الذى يحمله ضربه فى انفه ورشه بمادة على عينه ثم تلاها عدة ضربات متفرقة فى جسده مما أسقطه على الأرض وتمكنوا من أخذ حقيبة سوداء كان محتفظًا بها بالسيارة بداخلها مبلغ مائة ألف جنيه كانت بحوزته بغرض شراء سيارة من منطقة العجوزة

بالمهندسين ولاذوا بالفرار عقب ذلك حتى قام أحد المارة والذى لم يستطع الوقوف على شخصيته بمساعدته ومداواته طبيًا واصطحابه لقسم شرطة الشيخ زايد لتحرير محضر بالواقعة.

وحيث ورد المحضر رقم ١٠ أحوال مركز منشأه القناطر إلحاقًا بالمحضر رقم ٢٩٠٠ جنح مركز منشأه القناطر ٢٠١٢ محررًا بمعرفة العقيد حسام فوزى مفتش مباحث ٦ أكتوبر والذى أثبت به بلاغ السيد / محمد فرج عبد الخالق البديوى مالك مستشفى سلمى لجراحات التجميل الكائنة ٥١ شارع طنطا قسم شرطة العجوزة والذى أثبت به مقدم البلاغ أنه نما إلى علمه عن طريق هيئة التمريض بالمستشفى من أنه حال متابعتهم لوسائل الإعلام يومي ٢٠١٢/٢/٢٩ و ٢٠١٢/٣/١ شاهدوا صورة للسيد / أنور سعيد أنور البلكيمى عضو مجلس الشعب وقد لفت رأسه ووجهه بأربطة طبية وضمادات منوهين إلى تعرض النائب سالف الذكر لواقعة سرقة بالإكراه على طريق مصر إسكندرية الصحراوى أثناء عودته إلى مدينه السادات بمحافظة المنوفية وذلك على خلاف الحقيقة إذ إن السيد / أنور سعيد أنور البلكيمى قد أجرى عملية جراحية بأنفه مساء يوم ٢٠١٢/٢/٢٨ وغادر المستشفى صباح يوم الأربعاء ٢٠١٢/٢/٢٩ حوالى الساعة الثانية صباحًا وأن النائب سالف الذكر كان قد سبق له الحضور لمستشفى سلمى التخصصى يوم ٢٠١٢/٢/٢٧ حيث تقابلت معه الطبيبة رباب الرفاعى أخصائية التجميل بالمستشفى وأبدى

لها رغبته فى إجراء جراحة لتجميل الأنف معللا بأنه يعوقه أثناء التحدث بجلسات مجلس الشعب وحددت له الطبيبة سالفة الذكر ميعاد لإجراء الجراحة يوم الثلاثاء ٢٠١٢/٢/٢٨ الساعة الثالثة عصرًا بعد الاتفاق مع الفريق الطبى الذى سوف يقوم بإجراء الجراحة المكون من الدكتور محمود ناصف استشارى جراحه التجميل والدكتور أحمد رجب أخصائى التخدير والدكتورة رباب الرفاعى أخصائية التجميل وسمير محمد أمين فنى التعقيم ومنى سمير ممرضة غرفة العمليات وأنه بالفعل يوم ٢٠١٢/٢/٢٨ حضر السيد / أنور سعيد أنور البلكيمى للمستشفى لإجراء الجراحة والتى انتهت فى حوالى الساعة السادسة والنصف مساءً وعاد المريض إلى غرفته رقم ٢١ بالمستشفى بعد عملية الإفاقة حتى قرر المريض مغادرة المستشفى قرابة الساعة الثانية صباح يوم الأربعاء ٢٠١٢/٢/٢٩ ومثبت بالمحضر سؤال كل من غادة صالح فرغلى الموظفة بسكرتارية واستقبال المرضى ومنى سمير محمد محمد كامل التى تعمل ممرضه بالمستشفى وسمير أمين محمد الذى يعمل فنى تعقيم بالمستشفى والطبيب محمود عبد الفتاح فريد ناصف مدرس تجميل واستشارى جراحه التجميل بالمستشفى والطبيبة رباب الرفاعى على أخصائية التجميل بالمستشفى والأستاذة عزة فرج عبد الخالق البديوى مديرة الشئون القانونية بالمستشفى ومحمد عراقى عبد الله موظف أمن بالمستشفى والطبيب أحمد رجب عبد الواحد

أخصائى التخدير بالمستشفى وأرفق بالمحضر أوراق علاج السيد / أنور سعد البلكيمى بمستشفى سلمى التخصصى ومن ضمن ما ضمنته الأوراق صورة ضوئية لبطاقة عضوية مجلس الشعب صادرة للسيد / أنور سعيد انور البلكيمى عن الدورة البرلمانية الحالية وإقرارًا بالموافقة على إجراء عملية تجميل بالأنف موقع من سالف الذكر وأمر الخروج من المستشفى فجر يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ موقع منه أيضًا.

وباستكمال التحقيقات وبسؤال رباب الرفاعى على أبة الاغا أخصائية تجميل بمستشفى سلمى التخصصى شهدت لها برغبته فى إجراء جراحة تجميلية لتصغير الأنف حيث أنه يعانى من تغير فى الصوت بسببها وأخبرها أنه عضو بمجلس الشعب ويريد إتمام الجراحة على وجه السرعة فأحاطته بإجراءات ذلك النوع من الجراحة وقامت بإجراء تحاليل طبية له وأعلمته بعدم جدوى تلك الجراحة لتغيير نبرة الصوت وأهميتها من الناحية التجميلية فقط وقامت بالاتصال بالفريق الطبى وحددت له يوم ٢٠١٢/٢/٢٨ موعدًا لإجراء الجراحة وأن المريض سالف الذكر حضر فى الميعاد المحدد وتم إجراء الجراحة اللازمة والتى انتهوا منها فى حوالى السادسة والنصف من مساء ذلك اليوم وأن المريض أبدى رغبته فى المبيت بالمستشفى إلا أنه كان مترددًا حيال ذلك وقامت بإخطار السكرتارية وإدارة المستشفى وتم تهيئة غرفته للمبيت إلا أنه غادر المستشفى فى ذات الليلة فى

حوالى الساعة الثانية صباحا معللا أنه يريد الانصراف ليلا حتى لا يراه أحد ولا يعلم بأمره أحد من وسائل الإعلام وأنها فى صباح يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ علمت عن طريق وسائل الإعلام بأمر الواقعة التى تعرض لها السيد / أنور سعيد أنور البلكيمى وشاهدت صورته وتعرفت عليه وأنه كان يرتدى ذات الملابس التى غادر بها من المستشفى ويضع ذات الضمادات التى كانت على وجهه عند خروجه من المستشفى والتى تم وضعها بمعرفة طاقم الجراحة عقب الانتهاء منها وأضافت بأنه فى مثل تلك الجراحات يتم عمل فتح بالأنف من الأمام ويتم كسر عظمة الأنف وإزالة الغضروف الزائد من أرنبة الأنف واستعدال عظام الخارجية والحاجز الأنفى وخاصة أن المريض كان يعانى من تضخم شديد بعظام الأنف ثم يتم غلق الجرح عن طريق غرز تجميلية بالأنف ويتم وضع جبسونة على الأنف وتغطية الأنف والوجنتين بشاش طبى ويتم وقف النزيف عن طريق وضع شاش فازلين بفتحتى الأنف وأنه ينتج عن تلك الجراحات وجود زرقان شديد وتورم بوجنتى الوجه وحول العينين ومنطقة الأنفوانة يتم الشفاء من تلك العلامات الظاهرية فى غضون عشرة أيام ويكون كامل الشفاء بالأنف وإعادتها إلى وضعها الطبيعى فى فترة زمنية ما بين الثلاثة أشهر والستة أشهر.

وبسؤال محمود عبد الفتاح فريد ناصف طبيب بشرى بقسم جراحة الحروق والتجميل بكلية الطب جامعة الأزهر واستشارى جراحة التجميل بمستشفى سلمى شهد بمضمون ما أقرت به سالفته وأنه كان برأس الفريق القائم بجراحة التجميل للمريض أنور سعيد البلكيمى وأنه تقابل مع سالف الذكر أول مرة قبل الجراحة بحوالى ساعة حيث أطلعه الأخير على تاريخه المرضى للتأكد من صحة حالته وإحاطة بأعراض ذلك النوع من الجراحات وما ينتج عنه وأضاف أنه وفقًا لرواية السيد / أنور البلكيمى من تعرضه لواقعة السرقة بالإكراه معللا ما ورد بالتقرير الطبى المحرر له بمستشفى زايد التخصصى أنه فى حالة عمل أشعة على النحو الوارد بالتقرير فسوف يكون من السهل التمييز فيها ما بين الكسر الجراحى والكسر الناجم عن الاعتداء بالضرب ويكون من السهل اكتشاف سبق إجراء جراحة حديثة للمجنى عليه عن طريق الغرز التجميلية وحداثتها.

وبسؤال غادة صالح فرغلى أحمد سكرتارية مستشفى سلمى لجراحات التجميل شهدت بأنها تقابلت مع السيد / أنور البلكيمى أول مرة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢ حيث حضر للمستشفى وأبدى رغبته بإجراء جراحه تجميلية بالأنف وأنه كان يريد الوقوف على تكاليف ذلك النوع من الجراحات وكان يرغب فى سرعة إجرائها وعندما أخبرته بأنه يجب التحدث فى تلك الأمور مع طبيب

مختص قرر لها أنه سوف يعود مرة أخرى وأنها علمت أنه عاود الحضور بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٧ وتقابل مع أخصائية التجميل بالمستشفى وتحدد له موعد ٢٠١٢/٢/٢٨ لإجراء الجراحة وأنها قبل الميعاد المحدد لإجراء الجراحة قامت بالاتصال الهاتفى به وأكد لها أنه فى الطريق للمستشفى وعند حضوره قامت باستكمال ملف الدخول الخاص وإرفاق تحقيق شخصيته الخاص بعضوية مجلس الشعب وإرسال الملف لإدارة التمريض لاستكماله وأنها قامت عقب إجراء الجراحة بحجز غرفة له لرغبته فى المبيت وعلمت أنه غادر المستشفى فى ذات الليلة فى الساعة الثانية من صباح يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ وأنها طالعت صورة صباح ذلك اليوم على وسائل الإنترنت والفيسبوك وجريدة اليوم السابع بعد أن علمت من زملائها بما تعرض له سالف الذكر وأنها تعرفت عليه وأنه ذات الشخص الذى قام بإجراء الجراحة فى الليلة السابقة وأخطرت إدارة المستشفى .

وبسؤال منى سمير محمد محمد كامل حكيمة عمليات بمستشفى سلمى التخصصى شهدت أنها علمت بحضور المريض أنور سعيد البلكيمى يوم ٢٠١٢/٢/٢٨ لإجراء جراحة تجميلية بالأنف وقامت باستلام ملفه الطبى لاستكماله بكتابة الإقرار الخاص بالموافقة بإجراء الجراحة وقامت بتجهيز وإعداد غرفة العمليات للجراحة وأنه تم إدخاله لإجراء الجراحة حوالى الساعة الثالثة والنصف والانتهاء منه

حوالى الساعه السادسة والنصف وأنها كانت منوطة بمتابعته عقب الإفاقة والمبيت بتلك الليلة للإشراف على حالته رفقة سمير أمين محمد حسين فنى التعقيم وأنها صاحبت المريض فى تلك الليلة حتى غادر المستشفى فى حوالى الواحدة والنصف صباح يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ وأنها شاهدته فى صباح ذلك اليوم على وسائل الإعلام بذات الضمادات التى تم عملها بعد الجراحة وتعرفت عليه من ملابسه التى غادر بها والضمادات الموضوعة بمعرفة طاقم العمليات وأضافت أن المريض حال إقامته بالمستشفى عقب إجراء الجراحة كان مترددًا فى المغادرة حتى قرر الخروج ليلا معللا ذلك أنه لا يريد أن يراه أحد.

وبسؤال سمير أمين محمد حسين فنى تعقيم بمستشفى سلمى شهد بمضمون ما شهدت به سالفته.

وبسؤال محمد عراقى عبد الله أبو قايد فرد أمن بمستشفى سلمى التخصصى شهد أنه يوم ٢٠١٢/٢/٢٨ كان منوط به مباشرة أعمال نوبتجية الأمن من الساعة التاسعة صباحًا حتى التاسعة مساءً وأنه تقابل مع السيد / أنور سعيد البلكيمى فى ذات اليوم وأثبت حضوره بدفتر أحوال الأمن الساعة الثالثة والنصف من مساء ذلك اليوم وأنه قام بتصوير كارنيه عضوية مجلس الشعب الخاص به وأن السيد / أنور البلكيمى كان من المفترض مبيته بالمستشفى فى تلك الليلة وأنه قد كلف من إدارة المستشفى حوالى الساعة

التاسعة مساء لإحضار وجبة عشاء للمريض وأن الأخير قد غادر المستشفى صباح يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ على النحو المثبت بدفتر أحوال المستشفى.

وبسؤال عزة فرج عبد الخالق البديوى مديرة الشئون القانونية بمستشفى سلمى شهدت أنه تم الاتصال التليفونى بها يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ عن طريق سكرتارية المستشفى وأخبروها بأنهم بمتابعتهم لوسائل الإعلام بأن أحد المرضى الذى قام بإجراء عملية جراحية يوم ٢٠١٢/٢/٢٨ ويدعى أنور سعيد أنور البلكيمى يظهر على وسائل الإعلام مدعيًا تعرضه لحادث سرقة بالإكراه والتعدى عليه بالضرب مما جعلهم يتشككون فى تلك الرواية نظراً لارتدائه ذات الملابس ووضع ذات الضمادات الطبية التى غادر بها المستشفى وأنها علمت مغادرته المستشفى صباح يوم ٢٠١٢/٢/٢٩ الساعة الثانية صباحًا فقامت بإخطار مالك المستشفى السيد محمد فرج عبد الخالق البديوى والذى قام بدوره بمصاحبتها إلى وزارة الداخلية للإبلاغ عن واقعة يوم الخميس ٢٠١٢/٣/١ .

وحيث أنه وبالاستعلام من الأمانة العامة لمجلس الشعب تبين أن السيد / أنور سعيد أنور البلكيمى وشهرته أنور البلكيمى انتخب عضوًا بمجلس الشعب الحالى عن الدائرة الرابعة فردى ومقرها مركز شرطة منوف محافظة المنوفية وقد أدى اليمين الدستورية بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣.

وحيث أنه فى مجال التكييف القانونى فإن الواقعة تحمل بين طياتها جناية التزوير فى محضر رسمى وجنحة إعطاء شهادة طبية مثبتة لمرض على خلاف الحقيقة والاشتراك فيهما وجنحة إزعاج السلطات.

وحيث أنه ولما كان ما تقدم وكان الثابت أن السيد/ أنور سعيد أنور البلكيمى عضو بمجلس الشعب عن الدورة الحالية ويتمتع بالحصانة البرلمانية المقررة للسادة أعضاء مجلس الشعب ولما كان استكمال التحقيقات يتطلب استجوابه ومواجهته بشأن ما جاء بأقوال العاملين بمستشفى سلمى التخصصى للوقوف على هيئة إصاباته وتاريخ وكيفية حدوثها ومن ثم فإنه يتعين على نحو ما سلف اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو استصدار الإذن للنيابة العامة لاتخاذ أى إجراء قانونى فيما ورد سلفا وهو ما يستلزم مخاطبة مجلس الشعب لاتخاذ الإجراءات القانونية لذلك.

وحيث تنص المادة ٤٥ من الإعلان الدستورى على أنه «لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أى إجراءات جنائية ضد أحد أعضاء مجلسي الشعب والشورى إلا بإذن سابق من مجلسه، وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس، ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء».

وحيث أن المادة ٢/٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على « ... وفى جميع الأحوال التى يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره ولا يجوز اتخاذ إجراءات تحقيق فيها إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على هذا الإذن أو الطلب».

لذلك

نرى لدى الموافقة

- إرسال صورة رسمية من الأوراق إلى السيد المستشار وزير العدل لاتخاذ اللازم نحو استصدار إذن من مجلس الشعب للنيابة العامة لاتخاذ إجراءات التحقيق ورفع الدعوى الجنائية ضد السيد / أنور سعيد أنور البلكيمى عضو المجلس بشأن الوقائع محل التحقيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الشعب

تحيه طيبه وبعد

مقدمه لسيادتكم النائب / أنور سعيد أنور البلكيمى

(حزب النور - (٢٦٤)

أرجو التكرم شاكرًا بالموافقة على طلبى برفع الحصانه عنى حتى أستطيع المثول أمام جهة التحقيق فى التهمة المنسوبة إليّ وحتى أستطيع ممارسة حقى القانونى فى الدفاع عن نفسي والأمر مقدم لسيادتكم لاتخاذ اللازم.

مقدمه لسيادتكم / أنور البلكيمى

وجزاكم الله عنا خير الجزاء

قصة المؤامرة الأمريكية

(التآمر الأمريكي على مصر، لم يكن وليد أحداث ٢٥ يناير، كما يتصور البعض، وقيام إدارة أوباما بمزيد التعاون للعديد من المنظمات المدنية والنشطاء، بما في ذلك جاء جماعة الإخوان الإرهابية للسطو على مصر والاستيلاء على الحكم، بل إن هذه المؤامرة وفى عقر دار ومعقل برلمان العصابة كشفت عنه الدكتورة فايزة أبو النجا، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، في حكومة الدكتور كمال الجنزورى، خلال الجلسة الحادية والثلاثين في ١١ مارس ٢٠١٢ عند مناقشه قضية التمويل الأجنبي لبعض المنظمات المصرية، والسماح بسفر بعض المتهمين الأمريكيين وغيرهم للخارج.

(وكشفت الوزيرة والتى تتولى حاليًا مستشار رئيس الجمهورية للأمن القومى كشفت عن صدور قرار أمريكى أحادى الجانب حول توجيه ١٥٠ مليون دولا قد سبق تخصيصها لمشروعات الصحة والتعليم والإسكان والمشروعات الصغيرة إلى بعض منظمات المجتمع المدني فى مجال الحكم والديمقراطية وغالبية المنظمات الممولة لم تكن مسجلة قانونًا).

(واستشـهدت الوزيـرة وقتهـا بكلمـة خالـدة للزعيـم الوطنـى خالـد الذكـر سـعد زغلـول عندمـا خاطـب الرئيـس الفرنسـي كليمنصـوه فـى خطـاب تاريخـى لـه بتاريـخ ١٢ مـن مايـو سـنة ١٩١٩ وقـال فيـه للرئيـس الفرنسـى جملـة عبقريـة: «إن مصـر بلـد مـن سـلالة كريمـة نشـيطة المـزاج إذ تولـد فيهـا الأمـل أثـار غضبهـا علـى الذيـن يناوئونهـا فـى اسـتقلالها أن الأمـة المصريـة ترفـض أن تكـون سـلعة عديمـة القيمـة التـى تتداولهـا أيـادى الأقويـاء «وبالتأكيـد فـإن نـواب الإخـوان والسـلفيين لم يعـوا أو يدركـوا معنـى هـذه العبـارة الخالـدة .

(ومـن أجـل الجيـل الحـالى والأجيـال القادمـة فهـذا نـص مـا دار وسـجلته الجلسـة الحاديـة والثلاثـين ١١ مـارس ٢٠١٢ علـى لسـان الدكتـورة فايـزة أبـو النجـا

بيان وزيرة التخطيط والتعاون الدولى

شكرًا سيادة الرئيس.

وشـكرًا للسـيدات والسـادة نـواب هـذا المجلـس الموقـر علـى إثـارة هـذا الموضـوع المهـم وعلـى إتاحـة الفرصـة أيضًـا للحكومـة ولى شـخصيًا أن أعـرض علـى المجلـس الموقـر الخلفيـة الخاصـة بهـذا الموضـوع والتـى ترتبـط بالـوزارة التـى أتشـرف بإدارتهـا، وأنـا هنـا أتحـدث كوزيـرة للتعـاون الـدولى، وأحسـب أن هـذه الجلسـة بالفعل جلسـة تاريخيـة؛ لأنهـا تتعلـق بدراسـة موضـوع يمـس السـيادة المصريـة ويمـس الأمـن القومـى المصـرى،

هـذه القضيـة أثـارت الكثـير مـن الجـدل والتعليقـات والكثـير مـن الاهتمـام، وبالتأكيـد أيضًـا جـزءًا يسـيرًا مـن المزايـدات والاسـتهداف الشـخصى لى، أنـا شـخصيًا وهـو مـا زادنـى صلابـة وقـوة واقتناعًـا بـأن مـا تم اتخـاذه مـن إجـراء كان بالتأكيـد فـى الاتجـاه الصحيـح، وزارة التعـاون الـدولى، ليسـت الـوزارة المعنية بشـئون الجمعيـات الأهليـة أو منظمـات المجتمـع المدنـى بشـكل مباشـر، فهـذا اختصـاص السـيدة وزيـرة التأمينـات والشـئون الاجتماعيـة، وفيمـا يتعلـق بالمنظمـات الأجنبيـة التـى تعمـل فـى مصـر؛ فـإن هـذه مسـئولية مشـتركة مـا بـين وزارة الخارجيـة التـى يجـب أن تـبرم اتفاقًـا مـع المنظمـات الأجنبيـة، وهـذا وفقًـا لنـص قانـون الجمعيـات الأهليـة ٨٤ لسـنه ٢٠٠٢ أن يكـون هنـاك بالنسـبة للمنظمـات الأجنبيـة التـى ترغـب في العمـل فـى مصـر أن تـبرم اتفاقًـا مـع وزارة الخارجيـة وأن يتـم الترخيـص لهـا مـن جانـب وزارة الشـئون الاجتماعيـة ، أثـيرت العديـد مـن الأسـئلة وأنـا فـى الواقـع أجدهـا أيضًـا أسـئلة مشـروعة تمامـا وأود أن أجيـب عنهـا: مـا دخـل وزارة التعـاون الـدولى بهـذا الموضـوع ؟ ولمـاذا الآن ؟ ولمـاذا سـكتت الحكومـة فـى السـابق وتحركـت مؤخـرًا ؟ وأجيـب عـن هـذه الأسـئلة بشـكل واضـح وشـفاف – كمـا طلـب السـيد زعيـم الأغلبيـة وأنـا اتفـق مـع سـيادته تمامًـا ومـع المتحدثـين جميعًـا – وزارة التعـاون الـدولى فـى القـرار الجمهـورى الصـادر لتحديـد اختصاصاتها تتـولى إدارة برامـج مسـاعدات التنميـة التـى تحصـل عليهـا مصـر مـن دول

العالم المختلفة، ومن بين هذه البرامج برنامج المساعدات الأمريكية، وهذا البرنامج أنشئ نتيجة اتفاق سنه ١٩٧٨ بعد اتفاقيات كامب ديفيد وقع عليها الرئيس السادات والرئيس كارتر، وهذا الاتفاق ينص فى مادته السابعة «ينشأ برنامج للمعونة الاقتصادية تقدم فى ذلك الوقت إلى مصر كنوع من ثمار السلام مع إسرائيل فى ذلك الوقت، وأن هذا البرنامج - أقصد برنامج المساعدات الاقتصادية - يتم التصرف فى الأموال المخصصة له باتفاق بين الحكومتين بما أنه اتفاق رسمى، اتفاقية دولية تم التصديق عليها فى مجلس الشعب فى حينه بالتالى يتم صرف الأموال المخصصة من هذا البرنامج باتفاق بين الحكومتين: المصرية والأمريكية وبدأ هذا البرنامج الاقتصادى بمبلغ ٨١٥ مليون دولار واستمر الحال هكذا حتى سنه ٢٠٠٤ ، وفى سنه ٢٠٠٤ فى إدارة الرئيس بوش، اتخذ الكونجرس قرارًا بأن يتم استقطاع جزء من المعونة الاقتصادية مبلغ يتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ مليون دولار يخصص لتمويل البرنامج الخاص بالديمقراطية والحكم، ويتم التمويل فيه مباشرة من الجانب الأمريكى إلى منظمات المجتمع المدنى المصرية، دون الرجوع إلى الحكومة ودون الحصول على سابق موافقتها، والحكومة منذ ذلك اليوم اعترضت اعتراضًا رسميًا سواء كتابة شفويًا وفى كل المقابلات التى تمت فى المقابلات الرسمية فى الزيارات، سواء هنا فى القاهرة أو فى واشنطن، وتم الاعتراض على

عـدم قبـول ذلـك؛ لأنـه خـرق لاتفـاق والتزامـات الولايـات المتحـدة وفقًـا لاتفـاق ١٩٧٨، كان هـذا يرتبـط فقـط حتـى سـنه ٢٠١٠ بمنظمـات المجتمـع المدنـي المصريـة، وحاولنـا أن نتوصـل فـى إطـار أهميـة العلاقـة بـين مصـر والولايـات المتحـدة وهـى علاقـة إسـتراتيجية مهمـة، علاقـة مهمـة للولايـات المتحـدة أن تكـون لهـا علاقـات قويـة وإسـتراتيجية مـع مصـر، وأيضًـا علاقـة مهمـة لمصـر أن تكـون لهـا علاقـة قويـة وإسـتراتيجية مـع القـوة الأعظـم فـى العـالم، واتفقنـا بعـد ذلـك فـى إطـار التشـاور فـى الأعـراف الدبلوماسـية المتعـارف عليهـا وتوصلنـا إلى اتفـاق بـأن الحكومـة المصريـة سـوف توافـق علـى اسـتقطاع هـذا المبلـغ ولكـن شـريطة أن تبلـغ الولايـات المتحـدة والسـفارة ومكتـب الوكالـة الامريكيـة هنـا فـى القاهـرة الحكومـة الأمريكيـة بشـكل منتظـم وبـكل الشـفافية عـن كل مبالـغ التمويـل التـى تقدمهـا للجمعيـات وأهـداف الأنشـطة الممولـة وأن يقتصـر هـذا التمويـل علـى الجمعيـات الأهليـة المسـجلة قانونًـا لـدى وزارة الشـئون الاجتماعيـة وفقًـا لقانـون ٨٤ لسـنة ٢٠٠٢، إلا أنـه للأسـف الشـديد الجانـب الأمريكـى لم يلتـزم بهـذا، أيضًـا اعترضنـا علـى ذلـك، وفـى سـنه ٢٠٠٧ اتخـذ الرئيـس بـوش قـرارًا كان حجـم المعونـة الاقتصاديـة قـد وصـل إلى ٤١٥ مليـون دولار، الرئيـس بـوش اتخـذ قـرارًا أحاديًـا مـن جانبـه لتخفيـض حجـم المعونـة الاقتصاديـة لمصر بنسـبة ٥٠٪ ووصلـت إلى ٢٠٠ مليـون دولار فى ذلـك الوقـت.

(صوت من السيد النائب المحترم أمين اسكندر، نحن نناقش لماذا خرجوا ولا نتحدث فى هذا)

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

لابد أن أوضح هذه النقطة - سيدى الرئيس - ليعلم المجلس أيضًا.

(صوت النائب المحترم محمد عوف : لا نريد معونات)

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

وأنا مع حضرتك، أنا مع حضرتك - سيادة الرئيس - فى سنة ٢٠٠٧ تقدمت للجانب الأمريكى أيضًا ...

رئيس المجلس

السيد النائب محمد عوف، لو تحدثت بغير إذن سوف آخذ موافقة لإخراجك من الجلسة، فلا تتحدث بغير إذن ، هذه ليست طريقة للنقاش، من حق الوزيرة أن تتحدث، ومن يرد التعقيب منكم فليطلب الكلمة، هذا مجلس محترم، وعلى السيدة الوزيرة التحدث باختصار لأنه ما زال أمامنا كلمات كثيرة.

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

شكرًا سيادة الرئيس

هــذه نقــاط مهمــة حتــى يعلــم المجلــس أيضًــا خلفيــة التحــرك الــذى تم، ســنه ٢٠٠٧ تقدمنــا بطلــب للتخــارج، الحكومــة المصريــة تقدمــت بطلــب للتخــارج مــن برنامــج المســاعدات الاقتصاديــة تمامًــا رفضتــه الحكومــة الأمريكيــة فــى ذلــك الوقــت وتوقفنــا، الحكومــة المصريــة اتخــذت قــرارًا فــى ذلــك الوقــت بالتوقــف عــن اســتخدام برنامــج المســاعدات لمــدة عامــين كاملــين لم توقــع فيهمــا أى اتفاقيــة إلى ســدة الحكــم فــى الولايــات المتحــدة هــذا مــا حــدث، وقبــل الثــورة وفــى عــام ٢٠٠٩ مــع بدايــة إدارة الرئيــس أوبامــا تعهــد الرئيــس أوبامــا شــخصيًا وتعهــدت وزيــرة الخارجيــة الأمريكيــة بــأن الولايــات المتحــدة الأمريكيــة ســوف تلتــزم بتمويــل المنظمــات المســجلة فقــط، لأنــه فــى الســابق كان يتــم تمويــل المنظمــات المســجلة وغــير المســجلة أى المخالفــة للقانــون، أو التــى تتبــع قانــون الشــركات ومســجلة لــدى الهيئــة العامــة للاســتثمار وليــس لــدى وزارة الشــئون الاجتماعيــة وتعهــدوا بذلــك إلا أنــه أيضًــا لم يتــم الالتــزام بــه وظلــت الحكومــة الأمريكيــة تمــول منظمــات غــير مســجلة وفقًــا للقانــون. كانــت المبالــغ التــى تصــرف فــى ذلــك الوقــت كمــا قلــت لا تتعــدى ١٠ ملايــين دولار.

وفــى الفــترة مــن ٢٠٠٤ - ٢٠١٠ لم تتعــد ٥٠ أو ٦٠ مليــون دولار علــى أقصــى تقديــر، وحــدث بعــد الثــورة أنــه فــى شــهر فبرايــر فــى ٢٠ مــن فبرايــر تحديــدًا، أعلنــت وزيــرة الخارجيــة الأمريكيــة أن الولايــات المتحــدة الأمريكيــة ســوف تعيــد برمجــة

١٥٠ مليـون دولار مـن برنامـج المسـاعدات الاقتصاديـة كان قـد سـبق الاتفـاق عليـه وتمّ أيضًـا عرضـه علـى مجلـس الشـعب ٢٠١١م، أقـول بعـد الثـورة مباشـرة ، أى بعـد أسـابيع قليلـة جـدًا مـن الثـورة، أعـادت برمجـة ١٥٠ مليـون دولار وقـررت أن المائـة وخمسـين مليـون دولار التـى كانـت قـد سـبق تخصيصهـا لمشـروعات فـى الصحـة والتعليـم والإسـكان والمشـروعات الصغيرة والمتوسـطة سـوف توجـه إلى منظمـات المجتمـع المدنـى فـى مجـال الحكـم والديمقراطيـة.

(صـوت مـن السـيد النائـب أحمـد خليـل عبـد العزيـز: وقـت المجلـس ثمـين ولا علاقـة لنـا بهـذا).

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

هذا كلام مهم – سيادة النائب – هذا كلام مهم

رئيس المجلس

ليتفضل السيد النائب المحترم أحمد خليل بالجلوس.

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

بالتـالى – السـيد الرئيـس – منـذ تلـك الفـترة نشـأت علاقـة وزارة التعـاون الـدولى بالمنظمـات الأمريكيـة.

(وهنا رفع السيد النائب المحترم مصطفى سالمان لافتة).

رئيس المجلس

الـذى يرفـع اللافتـة فـى الخلـف ينزلهـا وإلا سـيكون لى معـه شـأن.

مـا المكتـوب فيهـا ؟ هـذا تطبيـق للائحـة، لابـد أن تحـترم اللائحـة، هـذا قـرار المجلـس ولابـد أن يحـترم.

ألا تحترم قرار المجلس؟

(صـوت مـن السـيد النائـب المحـترم مصطفـى محمـد إبراهيـم سـالمان: إننـى أحـترم قـرار المجلـس).

رئيس المجلس

إذن، كان يجـب عليـك ألا ترفـع مثـل هـذه اللافتـة إذا كنـت تحـترم قـرار المجلـس.

لابـد أن تعتـذر للمجلـس عـن هـذا العمـق، قـف واعتـذر للمجلـس عـن هـذا العمـل الـذى فعلتـه؛ لأنـك بهـذا لم تحـترم قـرار المجلـس، وأنـت تملـك الشـجاعة الأدبيـة.

السيد النائب المحترم مصطفى محمد إبراهيم سالمان:

أنـا أحـترم جـدًا المجلـس ورئيسـه ونوابـه، مـن أجـل ذلـك رفعـت اللافتـة وأعتـذر للمجلس.

(تصفيق)

رئيس المجلس

شكرًا، هكذا تكون الشجاعة الأدبية.

السيدة وزيرة التخطيط والتعاون الدولى:

السيد الرئيس، كانت هذه هى المرة الأولى التى تمول فيها الولايات المتحدة منظمات أمريكية مثل: المعهد الجمهورى، والمعهد الديمقراطى، وبيت الحرية، ومركز الصحفيين الدوليين، ومنظمة «آيفس» من برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية.

ومن هنا بدأنا نرصد حركة هذا التمويل، أيضًا بدأنا نرصد هذه المنظمات، وهذا لا يقف فقط عندما رصده الجانب المصرى، لكن أعتقد أن كثيرًا من السادة النواب الموقرين العديد من الصحف الأمريكية ذاتها التى تكشف خلفيات هذه المنظمات، وأنها خلفيات لها تاريخ مثير للقلق أيضًا، منظمات تمارس نشاطا حزبيًا سياسيًا يحظره القانون، سواء قانون الجمعيات أو قانون العقوبات، وتحظره كل دول العالم ، كل دول العالم بلا استثناء، بما فى ذلك الولايات المتحدة تحظر أى تمويل له علاقة بنشاط الأحزاب السياسية أو التمويل السياسى، أو ما إلى ذلك ، فهناك مخالفات مضاعفة فى هذا الموضوع.

الخاتمة

(لقد أردت بهذا الكتاب أن أذكّر نفسي، وأذكّر جميع المصريين بهذه الفترة من تاريخ مصر السياسي والبرلماني، وماذا كان ينتظر مصر لو استمر برلمان العصابة، بل واستمرت هذه العصابة في حكم مصر؛ لأن مقاعد قاعة البرلمان المقدسة استغاثت ولفظت نواب العصابة، قبل أن تطيح بهم ثورة ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ وتطهر أرض مصر كلها من هذا الدنس الإخواني، بل الاحتلال الإخواني.

(لقد أردت ببعض الوقائع البرلمانية التي وردت في هذا الكتاب، وهى جزء من كل، أن يطلع المصريون، وخاصة الباحثين والمؤرخين والمحللين والبرلمانيين والسياسيين على ما دار تحت قبة البرلمان خلال فترة برلمان العصابة، وأن هذه الفترة تحتاج لمزيد من الكتب التي تلقى الضوء عليها؛ لكي تعلم الأجيال المقبلة أن جماعة الإخوان لم تكن سوى عصابة بكل ما تعنيها هذه الكلمة من معانى تصف برلمان العصابة، ربما يكون وصفًا رحيمًا ومهذبًا؛ لأن ممارسات نواب العصابة كانت تفوق أى وصف لنواب سابقين جلسوا

تحت قبة البرلمان؛ لأن نواب العصابة تاجروا بالدين واكتسبوا عضوية البرلمان باسم الدين، والدين منهم براء.

(فهذا الكتاب نافذة يطل منها القراء على مغارة العصابة الإخوانية أو قل مغارة المرشد).

و ٤٠٠ حرامي وليس ٤٠ حرامي؛ لأن هذا البرلمان لم يكن يومًا برلمان الشعب، ولكنه حقًا وصدقًا كان برلمان المرشد وبرلمان العصابة.

ملاحق وصور

أولا : وثائق ومضابط المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية

مجلس الشعب ٢٠١٢
دور الانعقاد العادى الأول

مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة مساء يوم الأحد ١٨ من ربيع الآخر سنة ١٤٣٣هـ، الموافق ١١ من مارس سنة ٢٠١٢م

طبعة مؤقتة – أما المعتمدة فتنشر بالجريدة الرسمية – قسم مجلس الشعب

مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين (١١ من مارس سنة ٢٠١٢م) ٥

* تنويه الأستاذ الدكتور رئيس المجلس بعدم حضور الحكومة جلسة المجلس وأنها بذلك تريد أن تصطنع أزمة مع البرلمان، ومطالبته الحكومة أن تحضر جلسة صباح باكر، حتى لا تكون سببا في تعطيل أعمال المجلس وإذا لم تأت سيكون للمجلس شأن آخر.

رئيس المجلس:

السادة النواب، مدرج بجدول أعمال هذه الجلسة موضوعات مهمة، وتهم الرأى العام، مثل موضوع الحمى القلاعية، وانتشارها في العديد من المحافظات.

كذلك مدرج بجدول أعمال الجلسة العديد من الاتفاقيات المهمة التي أُحيلت، وناقشتها اللجان المختصة ومدرجة تقاريرها ضمن جدول الأعمال، وحتى الآن لم تحضر الحكومة إلى المجلس لحضور الجلسة، ويبدو أن الحكومة تريد اصطناع أزمة مع البرلمان، وكان سبب تأخير انعقاد هذه الجلسة أنني طلبت من وزير الزراعة أن يأتي، فلم يأت، وطلبت أن يحضر ممثل للحكومة أثناء مناقشة الاتفاقيات المدرجة بجدول الأعمال، فلم يأت أحد.

وبناء عليه، أطالب الحكومة بأن تأتي صباح الغد لتحضر جلسات المجلس، حتى لا تكون سببًا في تعطيل أعمال المجلس.

لهذا، سأرفع الجلسة حتى تأتي الحكومة صباح الغد، وإذا لم تأت الحكومة صباح الغد أثناء مناقشة الموضوعات المدرجة بجدول أعمال المجلس؛ فسيكون للمجلس شأن آخر.

(تصفيق).

والآن، ترفع الجلسة وتنعقد الجلسة القادمة -إن شاء الله- الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر غد الاثنين، ١٩ من ربيع الآخر سنة ١٤٣٣هـ، الموافق ١٢ من مارس سنة ٢٠١٢م.

(رفعت الجلسة الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساءً).

اجتمع المجلس الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء برئاسة الأستاذ الدكتور محمد سعد الكتاتني، رئيس المجلس.

وحضر الاجتماع السادة النواب المحترمون

عدا المعتذرين السادة:

عمرو زكي، الدكتورة سوزى عدلي، محمد محروس أحمد، ومحمد محمد المنشد.

ولم يحضر السيد/ أنور البلكيمي.

* * *

وحضر السيد / سامي مهران، الأمين العام.

* * *

رئيس المجلس:

باسم الله، باسم الشعب، أفتتح الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم.

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

(صدق الله العظيم).

* الرسائل.

رئيس المجلس:

لتتل الرسائل.

(تليت الرسائل التالية):

* قرارات رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بشأن الموافقة على الاتفاقيات الدولية التالية:

١) قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٣١) لسنة ٢٠١٢، بشأن الموافقة على قراري مجلس محافظي البنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية رقمي (١٢٦)، بشأن زيادة رأس المال المصرح به للبنك، وإصدار أسهم مدفوعة، والسداد من خلال إعادة تخصيص صافي الدخل، و(١٢٨) بشأن زيادة رأس المال المصرح به للبنك، والاشتراك في رأس المال تحت الطلب. والصادرين بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٠، وعلى آلية اشتراك حكومة جمهورية مصر العربية في الأسهم تحت الطلب للبنك الأوروبي لإعادة التعمير والتنمية.

٢) قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (١٣٤) لسنة ٢٠١٢، بشأن الموافقة على عقد قرض تسهيل التصحيح الهيكلي (الرابع) بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق النقد العربي بمبلغ ٥٨,٣ مليون دينار عربي حسابي، بما يعادل حوالي ٢٧٠ مليون دولار أمريكي، والموقع في القاهرة بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١١.

رئيس المجلس:

أحيلا إلى لجنة مشتركة من لجنة الشئون الاقتصادية، ومكتب لجنة الخطة والموازنة.

جمهورية مصر العربية
وزارة العدل
مكتب الوزير

السيد الأستاذ الدكتور/ محمد سعد الكتاتني

رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة ... وبعد ...

نبعث لسيادتكم رفق هذا صورة رسمية من القضية رقم ٢٩٠٠ لسنة ٢٠١٢ جنح مركز منشأة القناطر والمقيدة برقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٢/١ فحص المكتب الفني الواردة رفق كتاب السيد المستشار النائب العام رقم ١٥٥ في ٢٠١٢/٣/٦ للتفضل باتخاذ اللازم قانوناً نحو استصدار إذن مجلس الشعب للنيابة العامة باتخاذ الإجراءات الجنائية ورفع الدعوى ضد السيد / أنور سعيد أنور البلكيمي- عضو المجلس – في الوقائع محل التحقيقات المشار إليها وفقا لما انتهت إليه مذكرة نيابة شمال الجيزة الكلية المرفقة والمؤرخة ٢٠١٢/٣/٥ .

رجاء التفضل بالنظر واتخاذ اللازم وذلك عملا بحكم المادة ٤٥ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ...

تحريرا في ٨ / ٢٠١٢/٣

وزير العدل

المستشار /

عادل عبد الحميد عبد الله

٥

٢٠١٢/٣/١٨
١٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس الشعب

تحية طيبة وبعد،

مقدمه لسيادتكم النائب/ أنور سعيد أنور البلكيمي

حزب النور - (٢٦٤)

أرجو التكرم شاكراً بالموافقة على طلب برفع الحصانة عني حتى أستطيع المثول أمام جهة التحقيق في التهم المنسوبة إليّ وحتى أستطيع ممارسة حقي القانوني في الدفاع عن نفسي والأمر مقدم لسيادتكم لاتخاذ اللازم.

مقدمه لسيادتكم / أنور البلكيمي

أنور سعيد أنور

٢٠١٢/٣/١٧

اللجنة التشريعية

٢١٢٧
٢٠١٢/٣/١٨

وجزاكم الله عنا خير الجزاء

١٣

المصرية وضميرها لن يتوانى لحظة عن مواصلة دعمه ثورة الشعب السورى الشقيق إلى أن تنتصر وتحقق أهدافها، ولن يفرط أبداً فى الحفاظ على سوريا عربية موحدة ضد كل ما يحاك ضدها من مخططات ومؤامرات، وشكراً.

رئيس المجلس:

هل توافقون حضراتكم على البيان الثالث للجنة الشئون العربية ؟

(موافقة)

• رسالة من الداعية الشيخ محمد حسان ، بشأن زيارة النائب زياد العليمى له واعتذاره لفضيلته .

رئيس المجلس:

السادة النواب، وصلتنى الرسالة التالية من الشيخ محمد حسان ، أتلوها على حضراتكم.

" السيد الأستاذ الدكتور محمد سعد الكتاتنى، رئيس مجلس الشعب، السادة نواب مجلس الشعب، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أبعث إليكم بالتحية والتهنئة على ثقة الشعب المصرى فيكم وعلى شعوركم بالمسئولية وجهدكم المتواصل ، وأسأل الله أن يوفقكم ويسدد خطاكم وينفع بكم البلاد والعباد وأشكر لكم موقفكم النبيل والمشهد الجميل والحرص الأصيل ، وأخبركم أن الابن العزيز الشاب النائب زياد العليمى قد شرفنى بالزيارة وبيان وجهة نظره وقدم اعتذاره، وأنا عفوت وسامحت لله ولتقدير موقفكم وحفاظاً على قيمة وقامة البرلمان.

فسيروا على بركة الله بسفينة الوطن ، مع دعواتى الخالصة وتحياتى لكم جميعا".

أخوكم محمد حسان"

(تصفيق)

• عود إلى مناقشة طلبات الإحاطة والسؤال الموجهة إلى السادة: الدكتور رئيس مجلس الوزراء ، والدكتور وزير الصناعة والتجارة الخارجية، والمهندس وزير الزراعة، عن نقص المعروض من الأسمدة فى العديد من القرى والمدن والمحافظات مما أدى إلى زيادة أسعارها وخلق سوق سوداء وأضاف أعباء مالية على الفلاحين.

رئيس المجلس:

السادة النواب، والآن نستأنف مناقشة طلبات الإحاطة والسؤال الموجهة إلى السادة : الدكتور رئيس مجلس الوزراء ، والدكتور وزير الصناعة والتجارة الخارجية، والمهندس وزير الزراعة، عن نقص المعروض من الأسمدة فى العديد من القرى والمدن والمحافظات ، مما أدى إلى زيادة أسعارها وخلق سوق سوداء وأضاف أعباء مالية على الفلاحين.

والآن ، ليتفضل السيد المهندس وزير الزراعة واستصلاح الأراضى إلى المنصة حتى نكمل المناقشات، وليتفضل السيد النائب المحترم على عمران بالحديث.

السيد النائب المحترم الدكتور علــى أحمد محمد عمران:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس.

إن معظم شرائح الشعب المصرى مظلومة فى أمور كثيرة جداً ولكن أكثرها ظلما واضطهادا وضعفا هم الفلاحون ، فالفلاحون مظلومون فى كل شىء ، ولابد أن نرد عنهم هذا الظلم، فلا يعقل أبداً أن يصدر السماد المصرى الزائد عن حاجاتنا إلى الخارج دون أن يحصل عليه الفلاح المصرى، والوزير يقول ان الإنتاج الحكومى أقل من الاستهلاك ، ولكن الإنتاج

مضبطة الجلسة الرابعة والعشرين (٢١ من فبراير سنة ٢٠١٢م)

(أولاً): رسالة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن دور القوات المسلحة فى حماية ثورة ٢٥ يناير وحرصها على إنهاء الفترة الانتقالية فى التوقيتات المحددة، وعن الإجراءات التى اتخذها المجلس قبل أحد السادة النواب صدرت منه عبارات مهينة للقوات المسلحة ومجلسها الأعلى.

رئيس المجلس:

السادة النواب، وصلتنى الرسالة التالية من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أتلوها على حضراتكم:

"بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور محمد سعد الكتاتنى، رئيس مجلس الشعب الموقر، تحية طيبة وبعد،

يطيب لنا أن ننقل لسيادتكم وإلى السادة نواب الشعب الموقرين تحيات قواتكم المسلحة لهذا الأداء المتميز لنواب الشعب المنتخبين لأول برلمانات الثورة وجهودهم المستمرة فى توثيق دعائم الديمقراطية، وإرساء أسس دولة القانون، والعمل على تحقيق الاستقرار، والمساهمة فى دفع عجلة الاقتصاد.

كما يثمن جيشكم العظيم تلك المبادرة الكريمة من مجلسكم الموقر فى التصدى لأحد النواب الذى تطاول على القوات المسلحة وقادتها رغم ما تبذله القوات المسلحة من جهد لرعاية شئون الوطن وحقوق مواطنيه، وحرصها على إنهاء الفترة الانتقالية فى التوقيتات المحددة، واستكمال نقل السلطة إلى مؤسسات دستورية منتخبة انتخاباً ديمقراطياً نزيهاً لتعبر تعبيراً صادقاً عن الإرادة الشعبية الحرة، وتهيئة الظروف الملائمة لوضع دستور للبلاد يحقق أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير، وهو ما دعا إلى إرسال هذا الكتاب توضيحاً للحقائق التى يحاول البعض إنكارها أو طمسها أو الافتئات عليها.

السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب، إن الدور الوطنى المشرف الذى تقوم به قواتنا المسلحة الباسلة جنوداً وضباطاً وقادة فى تعضيد ثورة شعبنا وحمايتها والمساهمة فى إنجاحها واكتمالها هو دور معلوم للكافة ولا ينكره سوى جاحد أو مغرض أو صاحب هوى.

لقد حسمت القوات المسلحة أمرها منذ اللحظة الأولى وانحازت دون تردد إلى مطالب أبناء شعبنا الذى خرجت جموعه فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ترنو إلى الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية، فلا ينبغى أن ينسى أحد البيان الذى أصدرته القوات المسلحة فى الأول من فبراير سنة ٢٠١١، والذى تضمن نصاً: "إن قواتكم المسلحة إدراكاً منها بمشروعية مطالب الشعب فإنها تؤكد على حرية التعبير بالطرق السلمية المكفولة وأنها على وعى ودراية بالمطالب المشروعة وأن القوات المسلحة موجودة فى الشارع من أجلكم وحرصاً على أمنكم، إننا لم ولن نلجأ لاستخدام القوة ضد هذا الشعب العظيم".

كما ينبغى أن نتذكر جميعاً البيان رقم (١) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة فى العاشر من فبراير سنة ٢٠١١، والذى كان قولاً فصلاً، حسم به الأمر.

كما ينبغى أيضاً ألا نغفل أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يستبد برأى عند رسم معالم الفترة الانتقالية، بل أوكل الأمر للشعب فى استفتاء حددت نتائجه مسار نقل السلطة لمؤسسات منتخبة انتخاباً ديمقراطياً نزيهاً.

ولم يكن هذا الموقف من قواتكم المسلحة الباسلة مستغرباً، فجيش مصر الوطنى كان دوماً وبغير استثناء واحد، منذ نشأته فى مطلع القرن التاسع عشر هو

جيش الشعب، انحاز لآماله، وواكب تطلعاته، دافع عن حياضه، خاض معارك أمته، فما انكسر ولا ركع، وظلت رايات الوطن فى أيدى أبطاله، خفاقة عالية.

لم تنتظر قواتكم المسلحة يوماً، شكراً أو تقديراً، فمكانتها محفورة فى قلب كل مصرى، وشكرها وتقديرها تلهج به أفعال المواطنين قبل ألسنتهم، ودأب قواتكم المسلحة الإيثار وإنكار الذات، والوفاء بحق الوطن عليها فى صمت بعمل دءوب متواصل.

بيد أنه فى الآن ذاته، لاحظ الجميع محاولات قلة، النيل من جيش مصر العظيم، والعمل على شق الصف بين قادته، من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وضباطه وجنوده، تقويضاً لبنيانه، أملاً منهم فى زعزعة الدعامة الرئيسية للدولة المصرية، وهدماً لركن ركين من أركانها، ليدفعوا مصر لفوضى لا تبقى ولا تذر، ولكن هيهات أن يفلحوا فى غيهم، فتضافر شعبنا الواعى، الذى شرفكم بتمثيله، وقواتنا المسلحة الباسلة، سيرد كيد الكائدين، ويبطل سعى المتخرصين.

وإذا كانت قواتنا المسلحة قد تحلت بأقصى درجات ضبط النفس -ليس عن ضعف ولكن تقديراً للمصلحة العليا للوطن- فى مواجهة كل محاولات التطاول عليها واستفزازها، ممن حاولوا هباءً جرها إلى مواجهات لا يعلم نتائجها إلا الله. فإن ما أثار غضب رجال القوات المسلحة واستياءهم، هى تلك الألفاظ التى يعف اللسان عن ذكرها والتى صدرت من أحد أعضاء هذا المجلس الموقر فى حق القوات المسلحة وقادتها، محاولة منه الوقيعة بين أبناء الشعب المصرى وجيشه الوطنى، وإثارة للفتن بين طوائف الشعب، وهى أقوال أقل ما يقال عنها، إنها تشكل جرائم مكتملة الأركان، المؤثمة بالمواد: (١٠٢ مكرراً)، (١٧٩)، (١٨٤) -عقوبات- كما أنها تعد تدخلاً فى عمل سلطات التحقيق القضائية والتأثير عليها، وهو أمر محظور قانوناً، بل وتضرب عرضاً بتقرير تقصى الحقائق الصادر عن مجلسكم الموقر فى أحداث بورسعيد.

وغنى عن البيان أن تلك الألفاظ الخارجة عن حدود الأدب واللياقة، لا يمكن أن تبرر بعدم جواز مؤاخذة نائب الشعب على ما يبديه من آراء، فهذه حصانة مشروطة بشرط أولى، هو صدور الأقوال والآراء فى ساحات مجلسكم الموقر.

السيد الدكتور رئيس مجلس الشعب،

مرة أخرى فإننا نعاود إبداء التقدير للدور الوطنى الذى يقوم به مجلس الشعب الموقر، كما نعاود تثمين الإجراءات التى بادر المجلس باتخاذها قبل العضو المعنى وهو ما حدا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يمسك عن اتخاذ أى إجراء قانونى قبله، تقديراً لمبادرة مجلسكم الموقر، وانتظاراً لما ستسفر عنه الإجراءات التى اتخذها المجلس قبله.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

المجلس الأعلى للقوات المسلحة"

(تصفيق).

*** تنويه الأستاذ الدكتور رئيس المجلس بتقدم عدد كبير من السادة النواب بمذكرة يطلبون فيها إضافة بعض المقترحات إلى بيان لجنة الشئون العربية عن الأحداث الدموية فى سوريا، وقد طلب سيادته ضم تلك الطلبات فى بيان ثالث يصدر عن لجنة الشئون العربية.**

رئيس المجلس:

السادة النواب، بعد أن وافقتم بالأمس على البيان الذى أعدته لجنة الشئون العربية الصادر من مجلسكم

ثانياً : الصور



الكتاتنى يحتفل ببداية الصعود للهاويه



الأرهابيان أسامه ياسين وحسين أبراهيم



محمد البلتاجى ومعه بعض نواب برلمان العصابه



مخيون ونواب السلفين أحتفالا بحصد الغنائم



العريان المحبوس والسلفى الهارب ممدوح أسماعيل



هنيه الأخوانى يهنىء نواب العصابه



هيئة أركان برلمان العصابة



حمدين صباحى يهنىء الأرهابى البلتاجى



عهد ووعد بين حمدين صباحى ورئيس برلمان العصابه



الأرهابيان العريان وحازم



المخادع عمرو حمزاوى مع الخضراوى قاضى العصابة



نائب التجميل البلكيمى غاضبا وثائرا



نوم الظالم عبادة



النوم فى العسل لنواب السلفين



النوم فى العسل لنواب السلفين



النوم فى العسل لنواب السلفين



ميلشيات الأخوان تتولى حماية الأفعى عزة الجرف



قبلة سيدات برلمان العصابة



الأرهابى عصام سلطاان والتقرب للمجلس العسكرى



النائبه ناديه هندى والنائبه فضية سالم والتصدى لبرلمان العصابة



كارت أحمر لبرلمان العصابة قبل ثورة 30 يونيو



نائب فى برلمان العصابة بزى طالبان



عمرو أديب فى زيارة أعلامية لبرلمان العصابة مع الأرهابى أحمد أبوبركه



الأرهابى صبحى صالح واللواء ممدوح شاهين وضحكة الغدر

الفهرس

دلتا للنشر والتوزيع

طبع بمؤسسة بسطرون
٠١٢٢٩٣٠٠٠٢٩